آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي

أدلة عملية من البيئة المصرية

إعداد

د. حامد نبيل حامد سليمان
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة المنصورة
profhamed_2007@yahoo.com

د. إبراهيم السيد محمد إبراهيم الجوهري
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة- جامعة المنصورة
ibrahim_elgohary@mans.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سليمان، حامد نبيل حامد؛ **الجوهري**، إبراهيم السيد محمد إبراهيم (٢٠٢٣). آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي: أدلة عملية من البيئة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٢، ٨١٩-٨٦٧.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي

أدلة عملية من البيئة المصرية

د. حامد نبيل حامد سليمان؛ د. إبراهيم السيد محمد إبراهيم الجوهري

المستخلص:

تُعد التقارير المالية التي تقوم الإدارة بإعدادها مصدراً رئيسياً للمعلومات التي يعتمد عليها المساهمون في اتخاذ قراراتهم، وعلى الرغم من أنه قد تم إعداد هذه التقارير بما يتوافق مع المعايير المحاسبية، إلا أن عدم قدرة هذه المعايير على تغطية جميع الجوانب يُوفر للمديرين الفرصة لاستخدام الحكم الشخصي في التقديرات المحاسبية بما قد يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي. وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين آليات التحصين الإداري المتمثلة في كلٍ من؛ مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية. وتم التطبيق على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (٨٠) شركة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠، وقد اعتمدت الدراسة على تحليلين؛ أحدهما أساسي والآخر تحليل حساسية من خلال استخدام مقياسين مختلفين لمستوى التحفظ المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين كلٍ من مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحصين الإداري، مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، التحفظ المحاسبي.

المقدمة وطبيعة المشكلة:

توفر التقارير المالية معلومات حول نتائج أعمال المنشـــأة وأدائها خلال فترة معينة، وتُعد هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة لكلٍ من الأطراف الداخلية بما في ذلك المديرين بصـــفتهم متخذي القرارات، والأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة (Ikin Solikin & Darmawan, 2021)؛ ومن ثم دائماً ما تحظى قضية جودة ومصداقية التقارير المالية للمنشـــأة باهتمامٍ متزايدٍ، هذا وقد أدى العديد من الفضـــائح المالية والمشـــاكل المحاســـبية في السنوات الأخيرة إلى انخفاض ثقة المستثمرين في التقارير المالية؛ ومن ثم تحاول الهيئات التنظيمية والممارسون والأكاديميون تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي لزيادة جودة التقارير المالية من خلال وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والآليات التي من شأنها دعم ممارسات التحفظ المحاسبي للحد من السلوك الانتهازي للمديرين بهدف حماية مستخدمي التقارير المالية غير أن مستوى التحفظ المحاســـبي لا يتحدد بالمعايير وحدها والســـبب في ذلك يرجع إلى ما يســـمى بالحكم المهني "Professional Judgment" (Sharma & Kaur, 2021).

ويترتب على عدم تغطية المعايير المحاســـبية لجميع الجوانب المحاســـبية أو مرونة تلك المعايير قيام المديرين بالاعتماد على الحكم المهني أو التقديرات بشـــأن هذه الجوانب؛ الأمر الذي يُمكّن المديرين من اســـتخدام هذه التقديرات بطريقة قد تؤدي إلى نطاق من النتائج بالتقارير المالية يتراوح من الحيادية إلى التعسفية الكاملة نتيجة الممارسات المتحفظة أو غير المتحفظة على الترتيب؛ ومن ثم تجب رقابة تقديرات المديرين والتأكيد على مزيد من التحفظ بالتقارير المالية (Nasr & Ntim, 2018). كما يتأثر مســـتوى التحفظ المحاســـبي بالبيئة التنظيمية؛ حيث إن الدور المعلوماتي للتحفظ المحاسبي يكون أكثر وضـوحاً في الدول التي تتسم بضـعف آليات حماية حقوق المسـاهمين والملكية الخاصـة، مما يشير إلى الدور الهام الذي يُمكن أن يلعبه التحفظ المحاسبي في ضمان جودة بيئة المعلومات (Pasko et al., 2021).

ويُعتبر المديرون والمساهمون ركيزتين هامتين بالنسبة للمنشأة، ونجاح أي منشأة مُتأصِّل في قوة الرابطة بين هاتين الركيزتين. وتوفر زيادة قدرة المديرين على الوصـــول إلى المعلومات المتعلقة بعمليات وإدارة المنشأة مقارنةً بالمساهمين ميزةً للمديرين على المساهمين. وفي الوقت نفسه فإن المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين لاتخاذ القرارات الاستراتيجية يتمثل في القوائم المالية التي تُعدها الإدارة؛ ومن ثم تعكس القوائم المالية قدرة الإدارة على إدارة موارد المنشأة، ويهتم المســـاهمون دائماً بكيفية تنفيذ المديرين لممارســـات التحفظ المحاســـبي بما يؤدي إلى حماية أفضـــل لمصالحهم (Saeed, 2020).

ومن ثم يُمكن القول إن الطلب على التحفظ المحاســـبي يكون مدعوماً بدوافع داخلية أو خارجية حيث تتمثل الدوافع الداخلية في أن المديرين -الذين يتمتعون بســـلطة تقديرية- يمكنهم تطبيق ممارســـات التحفظ المحاســـبي للاســـتفادة من منافعه عند إبرام الاتفاقات التعاقدية وكذلك في حالة التقاضي. في حين تتمثل الدوافع الخارجية لزيادة الطلب على التحفظ المحاسبي في القيود المفروضة على المديرين من قبل الهيئات التنظيمية والدائنين وغيرهم من أصـــحاب المصـــالح المختلفة (Muttakin et al., 2019).

ويرتبط هذا المنظور بأهمية المحاسبة في أي منشأة، فلا أحد يستطيع أن ينكر وجود عدد كبير من العقود في المنشـــأة؛ العقد الأول والأهم هو العقد بين الإدارة والملاك. ويطلب الملاك معلومات تتسم بالموثوقية وتُعد المحاسبة هي وسيلة تزويدهم بهذه المعلومات، كما يقوم الملاك بتقييم

أداء المديرين على النتائج المحاسبية ومن ثم يقررون التعويضات التي يجب تقديمها لهم. وفي غياب التحفظ المحاسبي، سيبالغ المديرون في تقدير الأرباح والأصول وبالتالي إخفاء الصورة الحقيقية ومحاولة المطالبة بمزيد من التعويضات (Saeed, 2018).

ولحماية المساهمين من خلال الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية تنبغي رقابة المديرين لا سيما في ظل توافر آليات التحصين الإداري. فعلى سبيل المثال، يُمكن لوجود عدد كبير من الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة أن يُعزز عملية الرقابة؛ مما يجعل المديرين أكثر تحفظاً في تقاريرهم المالية (García Lara et al., 2007; Nasr & Ntim, 2018).

وفي هذا الصدد، تشير نظرية الوكالة إلى المنشأة باعتبارها حلقة وصل بين طرفي العقد وتُركِّز على تضارب المصالح المحتمل والناتج عن عدم تماثل المعلومات بين طرفي التعاقد، أي الموكل والوكيل؛ حيث يترتب على هذه العلاقة نوعان من مشاكل الوكالة هما؛ تضارب المصالح بين الملاك والمديرين والتي يُطلق عليها مشاكل الوكالة من النوع الأول والذي يتطلب توافر آلية للمواءمة بين مصالح الملاك والمديرين ويُشار إليه بتأثير المواءمة (Alignment Effect). وفي المقابل، عندما يتم وضع الملكية والرقابة في يد بعض كبار الملاك، يُشار إلى تلك المشكلة التي قد تحدث على أنها أثر التحصين (Entrenchment Effect)، والذي يعكس تضارب المصالح فيما بين كبار الملاك ومساهمي الأقلية والتي يُطلق عليها مشاكل الوكالة من النوع الثاني (Bangmek, 2020).

ووفقاً لفرضية التحصين الإداري، والتي تنص على أن المديرين عادةً ما يسعون لإيجاد طرق أو أساليب مختلفة لحماية مصالحهم الخاصة، وضمان سيطرتهم في حالة امتلاكهم لعددٍ كبيرٍ من الأسهم بما يوفر لهم سلطة كافية بالمنشأة، علاوةً على ذلك فقد يرغب المديرون في زيادة سيطرتهم بما يحقق لهم الأمان داخل المنشأة والاحتفاظ بمناصبهم، كما أن هؤلاء المديرين يعملون على إيجاد طرق لتجنب المساءلة من قِبل الأطراف الداخلية أو الخارجية (Noviyanti & Agustina, 2021).

وفي هذا السياق، فقد توصلت الدراسات المتعلقة ببعض آليات التحصين الإداري، وتأثيرها على سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية إلى نتائج متضاربة؛ لذا فمن الضروري فهم العوامل التي قد تؤثر على التحفظ المحاسبي ولا سيما آليات التحصين الإداري مجتمعة، وتقييم أهمية هذه العوامل بالنسبة إلى التقارير المالية للمنشأة. وتأتي هذه الضرورة نتيجة أهمية الدور الذي يُمكن أن يلعبه التحفظ المحاسبي في تخفيض مشاكل الوكالة مما يستلزم دراسة هذه العوامل بشكل أكثر تفصيلاً.

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن طرح التساؤل التالي: هل يختلف مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية باختلاف آليات التحصين الإداري؟ وإلى أي مدى يختلف تأثير تلك الآليات باختلاف البيئة التنظيمية؟ وإلى أي مدى يُمكن أن يسعى المديرون إلى المواءمة بين أهدافهم وأهداف المساهمين من خلال الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي لتحقيق التوازن في حالة التحصين الإداري؟

مما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

س١: ما هو مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته ودوافعه وأنواعه؟

س٢: ما هي أهم النظريات المُفسِّرة للتحفظ المحاسبي؟

س٣: ما هي طبيعة التحصين الإداري وأهم آلياته؟

س٤: ما هي طبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي؟

هدف الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

دراسة آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المصرية.

والذي يُمكن تقسيمه للأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة التحفظ المحاسبي وأهميته ودوافعه وأنواعه.

٢- استعراض أهم النظريات المُفسِّرة للتحفظ المحاسبي.

٣- الوقوف على طبيعة التحصين الإداري وأهم آلياته.

٤- اختبار العلاقة بين آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة الحالية من خلال ما يلي:

١- على الرغم من أن التحصين الإداري يندرج تحت مظلة حوكمة الشركات، إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي من خلال الدراسات السابقة مما يؤكد على أهمية الدراسة الحالية.

٢- الاهتمام المتزايد بممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية مما يجعلها من أهم القضايا البحثية المحاسبية المعاصرة.

٣- الحاجة إلى توافر فهم أعمق لطبيعة آليات التحصين الإداري وانعكاساتها على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك على المستويين النظري والتطبيقي، لا سيما مع وجود تناقض واضح في نتائج الدراسات السابقة بشأن تحليل وتفسير الانعكاسات المحتملة لتلك الآليات على العديد من الأبعاد والمتغيرات المتعلقة بالمنشأة.

٤- اختبار القدرة التفسيرية لكلٍ من نظرية الوكالة ونظرية الإشراف بشأن التفسيرات المتناقضة التي قدمتها كلا النظريتين فيما يتعلق بدوافع المديرين التنفيذيين والتحفظ المحاسبي، ومن ثم قد تُمثل نتائج الدراسة الحالية تدعيماً أو تفنيداً لتوقعات هاتين النظريتين بخصوص التأثيرات المتوقعة لآليات التحصين الإداري المختلفة على مستوى التحفظ المحاسبي.

٥- تأخذ الدراسة في الحسبان مشاكل الوكالة بنوعيها؛ الأول والذي يُعبر عن تضارب المصالح بين الملاك والإدارة، والثاني والذي يُعبر عن تضارب المصالح فيما بين كبار الملاك ومساهمي الأقلية.

٦- تقدم الدراسة الحالية أدلةً عمليةً من البيئة المصرية كأحد الأسواق الناشئة، وهو ما يُعد بمثابة إضافة جديدة، لا سيما في ظل ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع على مستوى تلك النوعية من الأسواق.

٧- عدم وجود دراسة -على حد علم الباحثَيْن- تناولت العلاقة بين آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة الحالية فيما يلي:

١- من المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛ باعتبار أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تخفيض مشاكل الوكالة من خلال الحد من تخفيض عدم تماثل المعلومات، إضافةً إلى الحد من السلوك الانتهازي للمديرين.

٢- يُمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة في تحديد المزيد من العوامل التي قد تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المصرية، لا سيما آليات التحصين الإداري؛ ومن ثم الوقوف على العوامل التي تؤثر إيجابياً والاستفادة منها في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي بما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

٣- من المتوقع أن توجه نتائج هذه الدراسة اهتمام أصحاب المصالح نحو الدور الإيجابي أو السلبي والذي قد تلعبه آليات التحصين الإداري في التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي بما يساعد على حماية مصالحهم وترشيد قراراتهم.

٤- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة كلٍ من المستثمرين الدوليين ومديري التمويل من خلال زيادة معرفتهم بآليات التحصين الإداري المختلفة، إضافةً إلى تقديم إرشادات هامة لهم بشأن استراتيجيات تنويع محافظهم الاستثمارية في ضوء آليات التحصين الإداري وانعكاساتها على مستوى التحفظ المحاسبي ومن ثم جودة التقارير المالية.

٥- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة المسئولين عن بورصة الأوراق المالية من خلال تقديمها لمعلومات تحليلية بشأن آليات التحصين الإداري المختلفة وآثارها المحتملة على مستوى التحفظ المحاسبي، لا سيما في ظل زيادة الطلب على تقارير مالية أكثر تحفظاً.

٦- من المتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة على قدرٍ من الأهمية لكلٍ من إدارة المنشأة والمستثمرين، من خلال تقديمها منظوراً يساعدها في تحديد ممارسات التحفظ المحاسبي من خلال الموازنة بين إيجابيات وسلبيات تلك الممارسات في ضوء آليات التحصين الإداري وانعكاس ذلك على أداء المنشأة بشكلٍ عام.

٧- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة في تفعيل الدور الرقابي للجهات التنظيمية للتحقق من مدى التزام الشركات بإصدار تقارير مالية ينخفض بها عدم تماثل المعلومات بما يؤدي إلى زيادة مصداقية تلك التقارير ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها من قِبل مستخدميها.

٨- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة في الكشف عن مدى كفاءة الأسواق المالية المصرية، باعتبارها تعتمد بشكلٍ كبير على زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، والتي من شأنها زيادة ثقة المستثمرين بتلك المعلومات، الأمر الذي يُعد أساساً لنمو تلك الأسواق.

حدود البحث:

- تقتصر فترة الدراسة على الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠.

منهجية البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستنباطي وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى أهم الإصدارات والقرارات والقوانين التي تناولتها تلك الدراسات كعوامل من شأنها التأثير على متغيرات الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في قياس متغيرات الدراسة باستخدام البيانات الواردة بالقوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠ وذلك بهدف اختبار فروض الدراسة تمهيداً لتقديم تفسيرات لنتائج الاختبارات مع مقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث، وتحقيقاً لأهدافه، وللإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم البحث على النحو التالي:

١- الإطار النظري للتحفظ المحاسبي (المفهوم/الأهمية/ الدوافع/ الأنواع/ النظريات المُفسِّرة للتحفظ المحاسبي).

٢- مفهوم وآليات التحصين الإداري وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي.

٣- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.

٤- الدراسة التطبيقية.

٥- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٦- المراجع.

١- الإطار النظري للتحفظ المحاسبي (المفهوم/الأهمية/ الدوافع/ الأنواع/ النظريات المُفسِّرة للتحفظ المحاسبي).

تُعد القوائم المالية مصدراً أساسياً للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها من قِبل العديد من المستخدمين، بما فيهم المديرين والمستثمرين، والدائنين، والهيئات التنظيمية. ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي للمنشأة وأدائها والتغيرات في الوضع المالي والتي تكون ذات منفعة للمستخدمين من خلال زيادة كفاءة قراراتهم الاقتصادية، ولذلك فهناك حاجة ملحة إلى قوائم مالية تتسم بالمصداقية وتتفق مع المعايير الموجودة (Hastuti & Rasyid, .2021; Sari & Agustina, 2021).

ويُمكن للتحفظ المحاسبي أن يُحقق المنفعة لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال تزويدهم بمعلومات يُمكن التحقق منها، وبالتالي تعزيز الرقابة، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية جيدة؛ كما يُعتبر خاصية نوعية رئيسية للتقارير المالية؛ لذلك غالباً ما يرتبط التحفظ المحاسبي بالمصداقية، كما يُمكن أن يُخفض التحفظ المحاسبي أيضاً من مخاطر التقاضي وتكاليف السمعة المرتبطة بها والتي يمكن أن تتحملها المنشأة نتيجة الممارسات المحاسبية المتعسفة أو غير المتحفظة (Hsu et al., 2021).

كما يُعد التحفظ المحاسبي سمةً من سمات التحقق من التقارير المالية حيث يعتمد على تطبيق معيار تحقق أكثر صرامةً بشأن الاعتراف بالأخبار الجيدة على أنها مكاسب مقارنةً بالاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر. وتتمثل أهمية التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في استخدامه في التعامل مع دوافع الإفصاح غير المتماثل من قِبل الإدارة، الأمر الذي يُمكن أن يؤدي إلى التخفيف من آثار انخفاض القيمة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات (Bangmek, 2020)؛ حيث يُعد بمثابة قيد على المديرين يعمل على تخفيض دوافعهم نحو المبالغة في الأرباح وصافي الأصول باعتباره يتطلب درجةً أعلى من التحقق للاعتراف بالمكاسب، مع الحد من قدرة المديرين على حجب المعلومات عن الخسائر المتوقعة والنفقات غير المتوقعة (Ahmed & Duellman, 2007).

١/١ مفهوم التحفظ المحاسبي:

تناول الباحثون مفهوم التحفظ المحاسبي باعتباره أحد السمات الهامة للتقارير المالية، فقد عرَّف Basu (1997) التحفظ المحاسبي بأنه عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأخبار الجيدة والأخبار السيئة فيما يتعلق بالأرباح. كما عرَّفه Givoly & Hayn (2000) كأداة محاسبية تؤدي إلى الاعتراف بالمصروفات بشكلٍ أسرع من الاعتراف بالإيرادات. وعرَّفه Watts (2003) بأنه عدم تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر مقابل الاعتراف بالمكاسب. كما عرَّفه García Lara et al. (2007) بأنه رد فعل حَذِر أو مُتعقِّل تجاه عدم التأكد مما يتطلب مستوى أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأرباح مقارنةً بالخسائر.

ويُعرِّف Ruch & Taylor (2015) التحفظ المحاسبي بأنه الميل نحو استخدام السياسات والأساليب لتخفيض قيمة صافي الأصول إلى القيمة السوقية لها. وينظر Bloom (2018) إلى التحفظ المحاسبي باعتباره ممارسة تتطلب معايير تحقق أعلى للاعتراف بالأخبار الجيدة مقارنةً بالأخبار السيئة. ويُعتبر التحفظ المحاسبي وفقاً لـ Marzuki & Wahab (2018) ممارسة تحوطية عند إعداد التقارير المالية، والخاص بالاعتراف والقياس لأصول المنشأة وأرباحها، في حين يتم الاعتراف بالخسائر والديون فور حدوثها. في حين عرَّف Wang et al. (2018) التحفظ المحاسبي بأنه ممارسة تضمن تطبيق متطلبات تَحقُّق أكثر صرامةً للاعتراف بالمكاسب الاقتصادية مقارنةً بالاعتراف بالخسائر.

كما أشار Muttakin et al. (2019) إلى التحفظ المحاسبي بأنه التوقيت غير المتماثل في الاعتراف بالأخبار الجيدة مقابل الأخبار السيئة فيما يتعلق بالأرباح، وهذا يعني أن الاتجاه المحاسبي المتحفظ يستجيب للخسائر غير المحققة بسرعةٍ أكبر من استجابته للمكاسب غير المحققة، وبالتالي يتطلب درجة أعلى من التحقق من الأخبار الجيدة مقارنةً بالأخبار السيئة. ويرى Wati et al. (2020) أن التحفظ مفهوم محاسبي يسهم في انخفاض الإيرادات والأصول وزيادة التكاليف والالتزامات.

ويرى Ikin Solikin & Darmawan (2021) أن التحفظ المحاسبي يتمثل في اختيار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى تَأخُر الاعتراف بالإيرادات مقارنةً بالتكاليف، وانخفاض تقييم الأصول وزيادة تقييم الخصوم. كما يرى Sari & Agustina (2021) أن التحفظ المحاسبي يُعد أحد المبادئ المحاسبية التي ينتج عنها أرقام أو معلومات ملائمة وموثوقة والتي تستخدم في محاولة تقديم تقارير مالية تتسم بالمصداقية.

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن النظر إلى التحفظ المحاسبي باعتباره ممارسة تقضي بضرورة تَوقُع جميع الخسائر وعدم الإفصاح عن المكاسب المحتملة، وهو ما يتطلب ضرورة التحقق بعناية من جميع المعاملات قبل الإفصاح عنها، وفي الحالات التي يتعين فيها على المحاسبين أن يختاروا بين بديلين في التقارير المالية، يوفر التحفظ المحاسبي قواعد ومبادئ إرشادية، بما يؤدي إلى الموضوعية ويوفر عرضاً يتسم بالمصداقية بشأن الوضع المالي للمنشأة. وعليه يُمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه مفهوم تحوطي عند إعداد القوائم المالية يقضي بأنه في حالة عدم التأكد بشأن معاملةٍ ما، فيجب الاعتراف بجميع الخسائر المحتملة في حين يجب عدم الاعتراف بجميع الإيرادات المحتملة.

٢/١ أهمية التحفظ المحاسبي:

يُعد التحفظ المحاسبي سمةً أساسيةً لجودة المعلومات المحاسبية كما أنه يعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح المختلفة، فضلاً عن ارتباطه بمشاكل الوكالة (Chen et al., 2017)، وبالتالي التأثير بشكلٍ كبير على كفاءة التمويل وأنشطة الاستثمار بالمنشأة، كما يساعد التحفظ المحاسبي على تدفق المعلومات الخاصة بالمنشأة فيما بين الأطراف الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى بيئة معلومات عالية الجودة (Laux & Ray, 2020). ويُمكن أن يتم الاعتماد على التحفظ المحاسبي كآلية فعالة تساعد على تخفيض الخسائر التي قد تنتج عن مشاكل الوكالة (Pasko et al., 2021).

وأشار Chan et al. (2009) إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد في رقابة أداء الإدارة وتحسين جودة المعلومات وانخفاض تكلفة حقوق الملكية. كما أن التحفظ المحاسبي يرتبط بجودة الأرباح، إضافةً إلى تخفيض مستوى عدم التأكد. كما أكد Solikhah & Jariyah (2020) وجود تأثير إيجابي للتحفظ المحاسبي في الأجل الطويل؛ حيث يعمل على تجنب التلاعب بالأرباح وبالتالي يؤدي إلى تخفيض احتمالية تعرض المنشأة إلى انخفاض أرباحها أو تراكم الخسائر مستقبلاً، كما يساهم أيضاً في الحد من خطر المعلومات ويُحقق منافعاً لسوق رأس المال.

ويرى كلٌ من Donovan et al. (2015, Callen et al. (2016) & Wang et al. (2018) أن ممارسات التحفظ المحاسبي تُحقق العديد من المنافع والتي تتمثل في تخفيض تكاليف الوكالة المتعلقة بالديون وذلك من خلال التخفيف من مخاطر نزع الملكية. وعلى وجه التحديد، يعمل تطبيق معايير التحقق الأعلى للاعتراف بالمكاسب مقارنةً بالخسائر على تخفيض قيمة صافي أصول المنشأة وأرباحها التراكمية، وبالتالي الحد من المدفوعات الزائدة للمساهمين، كما يُمكن أن يَحُد من دوافع المديرين للقيام بمشاريع ذات صافي القيمة الحالية السالبة.

كما يرى كلٌ من Raithatha & Shaw (2019), Jiang et al. (2020) & Hsu et al. (2021) أن التحفظ المحاسبي يعمل على تعزيز الرقابة على المديرين بما يؤدي إلى تخفيض مشاكل الوكالة، وتعزيز كفاءة القرارات الاستثمارية، وتحسين كفاءة عقود الديون، وخفض تكاليف

التقاضي. حيث يُمكن أن تؤدي الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى الإفصاح عن المعلومات التي قد يتردد المديرون في تقديمها في وقت مبكر، كما تسمح بالإفصاح عن معلومات يُمكن التحقق منها مما يزيد من فعالية الرقابة على الإدارة.

ويلعب التحفظ المحاسبي دوراً هاماً في تقييد خطط التعويضات المفرطة للمديرين؛ حيث إن الفصل بين الإدارة والمساهمين، إضافةً إلى عدم تماثل المعلومات قد يدفع المديرين إلى الإفراط في خطط التعويضات الخاصة بهم، فمن المرجح أن تتاح لهم إمكانية الحصول على معلومات مثل التدفقات النقدية المستقبلية والتي يمكن استخدامها للمبالغة في تحديد الإيرادات الحالية. وعلى هذا فإن تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي أي (التحقق من الأخبار الجيدة) من شأنه أن يحد من فرص المديرين في التلاعب بالأرباح (Nasr & Ntim, 2018; Muttakin et al., 2019).

وعلى الجانب الأخر، يرى Sari & Agustina (2021) أن التحفظ المحاسبي قد يؤثر على جودة القوائم المالية حيث تكون المعلومات المُفصَح عنها مُتحيِّزة[١]. كما يرى Noviyanti & Agustina (2021) أن ممارسات التحفظ المحاسبي قد ينتج عنها تقلبات في الأرباح مما يُخفِّض من دقة تقديرات الأرباح؛ ومن ثم إثارة الشك حول ما إذا كان تطبيق التحفظ المحاسبي من قِبل الإدارة يتم وفقاً للقواعد أم أنه مجرد ممارسة احتيالية لا تعكس أداء المنشأة بالقوائم المالية.

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن القول إن الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض مشاكل الوكالة، والحد من عدم تماثل المعلومات، وتحسين الترتيبات التعاقدية، وتخفيض التكاليف القانونية، وزيادة كفاءة القرارات الاستثمارية، إضافةً إلى الحد من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح بهدف زيادة تعويضاتهم. إلا أنه لا يُمكن لممارسات التحفظ المحاسبي تحسين بيئة المعلومات إلا من خلال توفير معلومات تتسم بالحياد والموثوقية؛ نظراً لأن إحدى عواقب التحفظ تتمثل في التقليل من التقديرات المحاسبية المختلفة خاصةً في الأجل الطويل.

٣/١ دوافع الالتزام بالتحفظ المحاسبي:

إن السلطة التقديرية للمديرين بشأن التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها تُمكِّنهم من استخدامها لتقديم تقارير مالية مُضللة. ويُمكن أن يكون الطلب على التحفظ المحاسبي مدعوماً بدوافع داخلية أو خارجية حيث تتمثل الدوافع الداخلية في أن المديرين -الذين يتمتعون بسلطة تقديرية- يُمكنهم استخدام التحفظ المحاسبي للاستفادة من منافعه عند إبرام الاتفاقات التعاقدية وكذلك في حالة التقاضي. في حين تتمثل الدوافع الخارجية لزيادة الطلب على التحفظ المحاسبي في القيود المفروضة على المديرين من قبل الهيئات التنظيمية أو الدائنين (Saeed, 2020).

وقد أشار Sholikhah & Baroroh (2021) إلى ثلاثة دوافع لتطبيق التحفظ المحاسبي؛ أولاً: من الضروري للشركات اتخاذ موقف أقل تفاؤلاً بهدف الحد من الميل إلى المبالغة في التقارير المالية حتى تتمكن من الحد من التأثيرات السلبية للتفاؤل المفرط للمديرين والملاك. ثانياً: فيما يتعلق بالتقييم المبالغ فيه للأرباح فإنه يعتبر أكثر خطراً على المنشأة والملاك مقارنةً بانخفاض قيمة تلك

[١] وهذا ما أكد عليه الإطار المفاهيمي رقم (٨) للـ (FASB) بأن التقارير المالية تُعبر عن الظواهر الاقتصادية في صورة أرقام وكلمات ولكي تكون مفيدة يجب أن تُعرض هذه الظواهر وفقاً للتمثيل الصادق (Faithful Representation) للمعلومات والذي يتحقق بتوافر ثلاث خصائص أساسية هي؛ الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء، وبالتالي استُبعِد التحفظ المحاسبي من خصائص التمثيل الصادق نظراً لعم اتساقه مع الحيادية (FASB 2010, Para BC 3.27)، ويُعد ذلك امتداداً لما أقره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى التحيز في تقارير المالية مما ينعكس على الأداء المالي للشركات.

الأرباح نتيجة المخاطر الكبيرة للدعاوى القضائية والتي قد تنجم عن انخفاض جودة التقارير المالية. ثالثاً: زيادة قدرة المحاسبين في الحصول على الكثير من المعلومات مقارنةً بقدرتهم على إيصال المعلومات إلى المستثمرين والدائنين.

في حين يرى Ikin Solikin & Darmawan (2021) أن ممارسات التحفظ المحاسبي تنشأ نتيجة الدوافع المرتبطة بالعقود والدعاوى القضائية، والضرائب، والتكاليف السياسية، والتي تفيد المنشأة في تخفيض تكاليف الوكالة والمدفوعات التي تقدمها المنشأة للأطراف المختلفة مثل المديرين، والمساهمين، والحكومات. *ويُمكن أن تتمثل دوافع التحفظ المحاسبي في أربعة دوافع هي:*

- الدافع التنظيمي: حيث تعتمد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية بشكلٍ مباشر على تنظيم الأسواق والتعاملات المالية، وفي هذا الصدد فقد أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية مجموعة من اللوائح والتعليمات تحذر فيها من تداول أوراق مالية للمنشآت التي تبالغ في تقييم أصولها، ولعل من أهم الدوافع التنظيمية لممارسات التحفظ المحاسبي Sarbanes Oxley Act (SOX)؛ حيث أصبحت التقارير المالية بعد صدوره أكثر تحفظاً (Wang, 2015).
- الدافع التعاقدي: ففي ظل مشاكل الوكالة يحتاج كلٌ من الإدارة والمساهمون إلى وسيلةٍ لضمان تَصرُّف المديرين بما يتوافق مع مصالح المساهمين مما يؤدي إلى خلق قيمة؛ حيث يُعتبر التحفظ المحاسبي آليةً للحد من السلوك الانتهازي للإدارة، والذي يهدف إلى تعظيم منافعهم على حساب أصحاب المصالح المختلفة (الجندي، ٢٠٢٠، إبراهيم، ٢٠٢١).
- الدافع القضائي: حيث ينتج عن مبالغة الإدارة في تقييم أصول المنشأة وأرباحها احتمالية تعرضها لخطر التقاضي مما يُمثِّل دافعاً قوياً لكلٍ من الإدارة والمراجع الخارجي للالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي (LaFond & Roychowdhury, 2008).
- الدافع الضريبي: حيث تسعى الإدارة إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة؛ ومن ثم تخفيض العبء الضريبي لتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة. أو محاولة تحقيق مزايا ضريبية من خلال قيام الإدارة بتغيير الأنشطة التشغيلية للمنشأة بما يؤدي إلى تخفيض الربح الدفتري والربح الخاضع للضريبة (شتيوي، ٢٠١٧).

٤/١ أنواع التحفظ المحاسبي:

اتجهت دراسات كلٍ من (مليجي، ٢٠١٤؛ عفيفي، ٢٠١٧؛ زلط، ٢٠١٩؛ إبراهيم، ٢٠٢١؛ عبد المنعم، ٢٠٢١)، (Beaver & Ryan, 2005; Ruch & Taylor, 2015) إلى تقسيم التحفظ المحاسبي إلى نوعين أساسين هما:

١/٤/١ التحفظ المشروط (Conditional Conservatism):

ويعتمد على وقوع الأحداث؛ حيث يتم تخفيض قيمة الأصول والأرباح في حالة وقوع أحداث غير ملائمة بدرجةٍ معقولة، وكذلك عدم المبالغة فيها في حالة وقوع أحداثٍ ملائمة، بمعنى آخر يعتمد هذا النوع من التحفظ المحاسبي على الاعتراف بتأثير الأخبار السيئة المحتملة على الأرباح المحاسبية بدرجة أكبر من الاعتراف بتأثير الأخبار الجيدة المحتملة، وبالتالي فإن الأرباح التي تظهر بالتقارير المالية تُعبّر عن الأرباح المُحقَّقة فعلاً بينما تعبر الخسائر التي بالتقارير المالية عن الخسائر المُتوقعة مع ضرورة الاعتراف بما يتحقق فعلاً من الأرباح المتوقعة بما يُحقق العديد من المنافع ومنها خفض تكاليف الوكالة نتيجة الحد من عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يعمل على

زيادة جودة التقارير المالية وتوفير ما يُمكن تسميته بالإنذار المبكر بشأن انخفاض الأداء؛ ومن ثم يُطلق على هذا النوع من السلوك المتحفظ التحفظ اللاحق أو القائم على الأخبار، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المرتبطة بالتحفظ المشروط تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون، والاعتراف باضمحلال الأصول طويلة الأجل سواء الملموسة أو غير الملموسة.

٢/٤/١ التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism):

ويعتمد على القيام بتخفيض قيم صافي الأصول، أو الإفصاح عن القيم الدفترية الأقل لحقوق الملكية، بمعنى آخر يعتمد هذا النوع من التحفظ المحاسبي على إجراء عملية محاسبية محددة منذ البداية لتسجيل الأصول والالتزامات؛ حيث تقوم الإدارة بتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تُخفِّض من الأرباح ومن القيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية وبمعزلٍ عن الأخبار؛ ومن ثم يطلق على هذا النوع من السلوك المتحفظ التحفظ السابق أو المستقل عن الأخبار، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المرتبطة بالتحفظ غير المشروط الاعتراف بنفقات البحوث والتطوير كمصروفات بدلاً من رسملتها، واستخدام الإهلاك المُعجَّل، واستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي مما يترتب عليه انخفاض صافي الأصول وانخفاض صافي الربح (Biddle et al., 2013; Ruch & Taylor, 2015). *وترجع أهمية التمييز بين التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط لثلاثة أسباب تتمثل في:*

أولاً: يختلف تأثير كلٍ من التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على القوائم المالية ففي حين يؤثر التحفظ المحاسبي غير المشروط بشكلٍ نسبي ثابت على قائمة الدخل من فترة لأخرى نجد أن تأثير التحفظ المحاسبي المشروط غير ثابت على قائمة الدخل وذلك بسبب ارتباطه بتقلبات وتوقيت الأحداث من فترة لأخرى. وفيما يتعلق بتأثير التحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي وإن كان كلا النوعين يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة الأصول، إلا أن تأثير التحفظ غير المشروط يعد ثابتاً مقارنة بالتحفظ المشروط (Ruch & Taylor, 2015).

ثانياً: تطبيق أحد نوعي التحفظ المحاسبي قد يؤثر على تطبيق النوع الآخر؛ حيث إن انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية لها نتيجة تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط يحد من تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط في محاولة تخفيض قيمة الأصول عند وجود أخبار سيئة (Biddle et al., 2013).

ثالثاً: قد يختلف تطبيق كلا النوعين من التحفظ المحاسبي باختلاف البيئة التنظيمية؛ فبينما يتم الاعتماد على ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط على نطاقٍ أوسع في البيئات التي تتسم بارتفاع تكاليف التعاقد والتقاضي، نجد أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يتم الاعتماد عليه في البيئات التي تتسم بارتفاع التكاليف الضريبية (Qiang,2007).

٥/١ النظريات المُفسِّرة للتحفظ المحاسبي:

توجد العديد من النظريات التي تُفسِّر التحفظ المحاسبي؛ ومن خلال الدراسات السابقة يتبين أن النظريات الأكثر استخداماً هي نظرية الوكالة (Agency Theory)، ونظرية الإشراف (Stewardship Theory)، ونظرية المحاسبة الإيجابية (Positive Accounting Theory)؛ ففي حين تشير نظرية الوكالة إلى أن الفصل بين الملكية والإدارة سيؤدي إلى تضارب المصالح فيما بين المساهمين والمديرين. نظراً لاختلاف أهداف كل من المساهمين والإدارة؛ حيث يسعى المساهمون لتجنب التكاليف السياسية لذلك يميلون إلى ظهور الأرباح بشكلٍ أقل لتجنب فرض المزيد

من الضرائب، وعلى الجانب الآخر يسعى المديرون إلى إظهار أدائهم بشكلٍ أفضل ومن ثم تقوم الإدارة بالمبالغة في الأرباح بحيث يعتقد الدائنون أن المنشأة قادرة على تغطية ديونها ومن ثم تخفيض مخاطر عدم السداد، إضافةً إلى زيادة المكافآت أو العلاوات التي يحصل عليها المديرون وغيرهم من الأطراف الداخلية نظراً لارتباطها بالأرباح التي تُحققها المنشأة (Hastuti & Rasyid, 2021; Sholikhah & Baroroh, 2021)، ويدفع الافتقار إلى وجود آلية فعالة للوكالة نحو البحث عن آليات فعالة يمكنها حل مشاكل الوكالة من خلال الاعتماد على ممارسات التحفظ المحاسبي باعتباره أداةً فعالة إذا ما تم تنفيذها بكفاءةٍ يُمكن لها أن تُعزّز قيمة المنشأة وبالتالي حماية مصالح الأقلية من المساهمين (Ikin Solikin & Darmawan, 2021).

في حين تفترض نظرية الإشراف أنه إذا تم إلغاء الحوافز الإدارية سيبدأ المديرون في العمل لصالح المنشأة، وسيتم حل النزاعات بين المساهمين والمديرين؛ وبالتالي لن تكون هناك تكاليف وكالة. وتشير هذه النظرية إلى قدرة الإدارة على المواءمة بين المصالح والأهداف المختلفة، مما يؤدي إلى إجراءات وسلوكيات مدعمة للتنظيم، وبالتالي تحسين أداء المنشأة. ويؤكد مؤيدو نظرية الإشراف أنه لا يوجد صراع طبيعي بين المساهمين والمديرين التنفيذيين؛ لذلك لا يحتاج المسئولون التنفيذيون إلى آلية رقابة خارجية لتنظيم سلوكهم (Sharma & Kaur, 2021).

وأشار Nasr & Ntim (2018) إلى أن نظرية الاشراف تستند إلى افتراضات تتعلق بسلوك المديرين حيث تفترض أنه عادةً ما يتم إلقاء اللوم على المديرين في حالة فشل المنشأة أو انخفاض أدائها ومن ثم سيتصرف المديرون بالطريقة التي تؤدي إلى تحسين أداء المنشأة. كما تفترض أن تَحقُق أهداف المديرين يرتبط بزيادة ثروة المساهمين إلى أقصى درجة؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة تعويضات المديرين.

بينما تؤكد نظرية المحاسبة الإيجابية على حرية المنشأة في وضع سياسات حول التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة للمساهمين، وتصف نظرية المحاسبة الإيجابية سلوك الإدارة فيما يتعلق بالتقارير المالية وعلاقات المنشأة مع كلٍ من المستثمرين والهيئات التنظيمية والدائنين، وتشير هذه النظرية الي وجود ثلاث فرضيات تعكس العلاقة بين الإدارة والمساهمين والتي تتمثل في فرضية خطة المكافآت وفرضية التكاليف السياسية، وفرضية تعهدات الديون ومن ثم يُمكن الاعتماد على التحفظ المحاسبي في تخفيض العديد من التكاليف (Sholikhah & Baroroh, 2021).

٢- مفهوم وآليات التحصين الإداري وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي:

١/٢ مفهوم التحصين الإداري:

يُعد التحصين الإداري (Managerial Entrenchment) أحد أهم مظاهر مشاكل الوكالة، نظراً لأن اعتماد المديرين على آليات التحصين الإداري يسمح بمزيد من الحرية في الاختيار، والحد من فعالية الآليات الرقابية، وهو ما ينتج عنه سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ القرارات إضافةً إلى اختيار السياسات المحاسبية بالمنشأة، بما يضمن تحقيق منافعهم الخاصة؛ ومن ثم يظهر التحصين الإداري عند اكتساب المديرين القوة والسلطة التي تمكنهم من استغلال موارد المنشأة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب أصحاب المصالح (عبد المنعم، ٢٠٢١).

ويُعرَّف التحصين الإداري بأنه موقف يُعبِّر عن امتلاك المديرين لقوة وسلطة أكبر مقارنةً بأصحاب المصالح الآخرين في المنشأة (Rodrigues & Antonio, 2011)، كما يُعرَّف التحصين الإداري بأنه المدى الذي يُمكن معه للمديرين عدم الالتزام بقواعد وإجراءات العمل وآليات الرقابة بما يحد من فعاليتها، إضافةً إلى قيام بعض المديرين بتحصين أنفسهم ضد الضغوط التي يُمكن أن تُمارَس عليهم من خلال الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات (أبو سالم، ٢٠١٨). وقد أشارت فرضية الحياة الهادئة (Quiet Life Hypothesis) إلى أن التحصين الإداري يجعل المديرين يميلون إلى أن يكونوا أقل طموحاً ويتجنبون اتخاذ قرارات صعبة أو القيام باستثمارات محفوفة بالمخاطر (Bangmek, 2020).

وعلى الرغم من أن التحصين الإداري يُعد أحد مظاهر مشاكل الوكالة وتعارض المصالح، إلا أن هناك اتجاهاً آخر يرى أن التحصين الإداري يُمكن أن يتم الاستفادة منه في العمل على تقارب المصالح فيما بين الادارة والمساهمين، فلا يُمكن النظر دائماً إلى التحصين الإداري كدليلٍ على عدم كفاءة الإدارة؛ فقد يترتب عليه تجنب الخسائر، أو إضافة قيمة للمنشأة من خلال الاستثمار في مشروعات تنطوي على قدرٍ أكبر من المخاطر؛ ومن ثم تكون أكثر ربحية، علاوةً على الحفاظ على علاقات المنشأة مع الآخرين بما يضمن بقاء المنشأة ونموها، كما يُمكن أن يستفيد المديرون بالتحصين الإداري في الحفاظ على مناصبهم نتيجة تحقيق المزيد من الربحية للمساهمين (عفيفي ٢٠١٧،).

٢/٢ آليات التحصين الإداري وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي:

تتمثل أهم آليات التحصين الإداري فيما يلي:

١/٢/٢ مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه (CEO Tenure):

يؤثر قرار تغيير المدير التنفيذي على أداء وسياسات المنشأة مقارنةً بتعويضات المدير التنفيذي وذلك في الأجل الطويل؛ حيث إن الفشل في استبدال مدير تنفيذي سيئ الأداء، أو الاحتفاظ بمدير تنفيذي لديه إمكانات كبيرة، هو أكثر نزاعات الوكالة تكلفةً؛ ومن ثم لا تعكس قرارات تغيير المدير التنفيذي الدافع لتحفيز المدير التنفيذي بقدر ما تعكس تقييم مجلس الإدارة لقدرة المدير التنفيذي من منظورٍ طويل الأجل (Suk et al., 2021).

ويشير Bangmek (2020) إلى أن التحصين الإداري، وخاصةً فيما يتعلق بتغيير المدير التنفيذي يؤثر على سياسات إعداد التقارير المالية؛ حيث إنه وفقاً لمفهوم مشكلة الأفق الزمني المحدود (Horizon Problem Concept)، فإن المديرين الذين سيتم تغييرهم لا يميلون عادةً لاتخاذ خيارات تؤدي إلى مصلحة المنشأة مقارنةً بنظرائهم؛ وذلك نظراً إلى أنه من المتوقع أن يُركز المديرون التنفيذيون المغادرون على الأداء في الأجل القصير بهدف زيادة ثرواتهم الخاصة، بدلاً من التركيز على قيمة المنشأة في الأجل الطويل، فالمديرون الذين أمضوا فترة قصيرة في المنشأة هم الأكثر احتمالاً لزيادة صافي أرباحهم الحالية من أجل الحصول على عوائد أعلى لأنفسهم. وبالتالي، فإن هؤلاء المديرين يميلون إلى التحصين الإداري. كما أوضح LaFond & Roychowdhury (2008) أن المديرين التنفيذيين الذين يعتزمون ترك أعمالهم في المستقبل القريب يكون لديهم المزيد من الحوافز لتحويل ثروة المساهمين لأنفسهم، وتزداد هذه الحوافز بسبب محدودية المدى الزمنى المتاح لتواجدهم بالمنشأة.

وقد توصل Reitenga & Tearney (2003) إلى أن المديرين التنفيذيين الذين سيتم تغييرهم كانوا أكثر ميلًا إلى وجود مستحقات تقديرية أعلى، بالإضافة إلى ذلك، تبين أن المشكلة تزداد سوءً عندما يسعى المديرون التنفيذيون لزيادة صافي أرباح المنشأة لتحسين فرص الاحتفاظ بمناصبهم في مجلس الإدارة.

ومن ثم توجد علاقة بين مشكلة الأفق الزمني المحدود والتحصين الإداري والتي من المتوقع أن تؤثر على اختيار السياسات المحاسبية للمنشأة، وكذلك الإفصاح عن المعلومات المالية. وتشير كلٌ من مشكلة الأفق الزمني المحدود والمسئولية المحدودة للمدير إلى وجهتي نظر يُمكن لهما تفسير التأثير المحتمل لمدة بقاء المدير التنفيذي على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وهما:

الأولى، وتعتمد على نظرية الوكالة وفرضية مشكلة الأفق الزمني المحدود؛ حيث تنص فرضية مشكلة الأفق المحدود على أن القيمة المُقدّرة من قِبل المديرين الذين هم على وشك ترك مناصبهم التنفيذية عادةً ما تكون أعلى من القيمة الفعلية، بالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل قيام المديرين التنفيذيين المتقاعدين بزيادة صافي أرباح المنشأة باستخدام خيارات محاسبية تزيد من الدخل، مثل الاعتراف بإيرادات مبيعات تزيد عن المبلغ الفعلي ومصروفات مُستحَقة أقل مما هي عليه بالفعل (Kalyta, 2009).

وقد يؤدي هذا التحصين إلى زيادة تكاليف الوكالة بسبب محاولة المدير التنفيذي تحويل ثروة المنشأة إليه. وقد لوحظ أن الشركات تصبح أقل تحفظاً في تقاريرها المالية قبل تقاعد مديريها التنفيذيين؛ لذلك سيحاول المديرون التنفيذيون الذين هم على وشك ترك المنشأة زيادة صافي الأرباح من خلال تسريع الاعتراف بالإيرادات والإفصاح عن الأخبار الجيدة بشكل أسرع من الأخبار السيئة؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للمنشأة (Chen et al., 2018).

الثانية، وتستند إلى أنه من أجل تقليل عدم تماثل المعلومات ومخاطر التقاضي، يُمكن للمديرين التنفيذيين الذين يتركون مناصبهم تطبيق ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً؛ حيث يعمل التحفظ المحاسبي كآليةٍ فعالة يُمكن أن تكون مفيدة عند الإفصاح عن المعلومات المالية والتي ستكون ذات فائدة لاحقاً عند اتخاذ القرارات وإبرام التعاقدات. (Bangmek, 2020)

ومن المحتمل أن يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تقليل ميل المديرين إلى المبالغة في تقدير قيمة صافي الأصول من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، وكذلك من خلال التعامل مع دوافع عدم تماثل المعلومات من قِبل الإدارة (Francis et al., 2013; Andre et al., 2015; Mora & Walker, 2015). ونتيجة لذلك، ستقدم الإدارة بدلاً من ذلك معلومات أكثر موثوقية، بما في ذلك المعلومات السلبية وفي الوقت المناسب.

وعادةً ما تُسجل المنشآت التي تُطبق سياسة التحفظ المحاسبي صافي قيم أصولها التي تعكس وضعها المالي الحقيقي، والذي سيكون أقل من المنشآت التي لا تُطبق التحفظ في ممارساتها المحاسبية؛ لذلك يُمكن أن تكون صافي قيمة الأصول الناتجة عن تطبيق التحفظ المحاسبي بمثابة معيار للمقارنة مع القيمة المقدرة من قِبل المديرين (García Lara et al., 2007).

وقد أشار كلٌ من Chen et al. (2007), Gao (2013) إلى أن التحفظ المحاسبي هو آلية تستخدم المعلومات المحاسبية كأساس لتقييم أداء المديرين بشكلٍ أكثر فعالية؛ نظراً لأن خطط تعويضات المديرين تعتمد على الأداء المالي للمنشأة. فمن الممكن رقابة المركز المالي بشكلٍ صريح

عن طريق تتبع تعويضات الإدارة ثم مقارنتها بصافي أرباح المنشأة. وهناك آلية أخرى للرقابة وهي الطريقة الضمنية التي يتم من خلالها مقارنة صافي الأرباح الواردة بالتقارير المالية المتحفظة مع التقديرات المقدمة من قِبل المديرين. ولتجنب الرقابة الصريحة والضمنية وتقليل خطر التقاضي للمديرين بعد ترك المنصب يتوافر الدافع لدى المديرين التنفيذيين للمزيد من التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وتأسيساً على ما سبق، يُمكن القول إن تغيير المدير التنفيذي يُقدم رؤيةً جديدةً للمنشأة فيما يتعلق بممارسات التحفظ المحاسبي نظراً لاختلاف دوافع المديرين التنفيذيين الجدد والمغادرين بشأن التحفظ المحاسبي. ففي حين أن المدير قد يكون قلقاً بشأن المراجعة والمخاطر المُحتمَلة التي يُمكن أن يتعرض لها قبل أو بعد ترك منصبه، مما يدفعه إلى تطبيق ممارسات محاسبية أكثر تحفظاً مما قد يؤثر بشكلٍ كبير على ما يحصل عليه من تعويضات، نجد أن المديرين التنفيذيين المغادرين قد يكون لديهم حوافز أقل للعمل من أجل مصلحة المساهمين؛ حيث يقومون بالتركيز على الأداء في الأجل القصير لزيادة ثرواتهم الخاصة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارساتٍ محاسبية أقل تحفظاً.

٢/٢/٢ ازدواجية دور المدير التنفيذي (CEO Duality):

ويُقصد بازدواجية دور المدير التنفيذي الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛ وفي هذا الشأن توجد وجهتا نظر متعارضتان؛ حيث تستند وجهة النظر الأولى والتي تنادي بضرورة الفصل بين المنصبين إلى نظرية الوكالة، بينما تستند وجهة النظر الثانية والتي تدعم الجمع بين المنصبين إلى نظرية الإشراف (Nasr & Ntim, 2018).

فوفقاً لنظرية الوكالة، فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي يُمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية الرقابة، إضافةً إلى زيادة مشاكل الوكالة نتيجة تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات، (Chi et al., 2009)؛ حيث تتضمن مسئوليات رئيس مجلس الإدارة تعيين الموظفين التنفيذيين وتقييم أدائهم ورقابتهم (Dey et al., 2011). في حين أن المدير التنفيذي مسئول عن إدارة أنشطة المنشأة، وفي حالة ازدواجية دور المدير التنفيذي يصعب تقييم أداء المدير التنفيذي بشكلٍ موضوعي، وهو ما قد يعوق عزل المدير التنفيذي غير الكفء. وأشار Ntim (2012) إلى أنه عندما يتم الفصل بين الأدوار يكون من السهل تحديد المسئول عن ضعف الأداء واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

كما تفترض نظرية الوكالة أن المدير هو المُنفِّذ للمسئوليات والمهام التي يفوضه فيها المساهمون لذلك، فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي من شأنها التأثير بشكلٍ سلبي على أداء المدير. وفي هذا السياق أكد Reverte (2009) على ضرورة تقسيم الواجبات والفصل بين الأدوار بالنسبة للمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تعزيز فعالية رقابة المساهمين على قرارات الإدارة. إضافةً إلى ذلك فقد وجد Yammeesri & Herath (2010) أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض قيمة المنشأة. كما توصل Wei (2007) إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تَحُد من القدرات الإشرافية أو الرقابية للمديرين. في حين توصل Rodriguez-Fernandez et al. (2014) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وأداء المنشأة. ويُعد مجلس الإدارة مسئولاً مسئوليةً كاملة عن إدارة المنشأة باعتباره أعلى منصب تنفيذي وإداري في المنشأة. ويُخشى أن تتسبب ازدواجية دور المدير التنفيذي في مجلس الإدارة إلى تعارض في الوظائف ومن ثم تضارب في المصالح مما يؤدي إلى تحيز دور المدير التنفيذي (Solikhah & Jariyah, 2020).

ويرى Saeed (2020) أنه في حالة اختلاف أهداف ودوافع كلٍ من الملاك والإدارة ضرورة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؛ حيث يرى أنه على الرغم مما يترتب على ذلك من زيادة التكاليف إلا أن هذه التكاليف أقل بكثير من المنافع التي يُمكن أن تتحقق نتيجة الفصل بين المنصبين.

وفي هذا السياق، فقد أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى أنه لا يُفضَّل الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب[٢]. وفي حال عدم إمكانية ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الالكتروني للشركة. وفي هذه الحالة وطبقاً لأفضل الممارسات الدولية يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية.

وفي المقابل، تدعم نظرية الإشراف ازدواجية دور المدير التنفيذي؛ حيث تعمل على تخفيض الصراع الداخلي؛ إضافةً إلى القضاء على مشاكل التواصل غير الفعال بين شاغليْ منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بما يؤدي إلى تعزيز التأثير المشترك للدورين وزيادة فعالية اتخاذ القرار؛ نظراً لأن المديرين التنفيذيين لديهم فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في عمليات المنشأة (Sharma & Kaur, 2021).

وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي؛ حيث تشير دراسة (Sharma & Kaur, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي، كما تشير بعض الدراسات إلى إيجابية تلك العلاقة من منظورٍ آخر مثل دراسة (Chi et al., 2009) والتي تشير إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تُمثل آلية حوكمة ضعيفة، لذلك بمجرد أن يصبح المدير التنفيذي رئيساً لمجلس الإدارة، فإنه يميل إلى أن يكون أكثر تحفظاً لتعويض هذا الضعف.

وفي المقابل أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي مثل (Garcı´a Lara et al., 2007; Krishnan & Visvanathan 2008; Lim, 2011; Elshandidy & Hassanein, 2015; Enache & García-Meca, 2019; Hsu et al., 2021).

كما أكد كلٌ من Boussaid et al. (2015), Mohammed et al. (2017) & Nasr & Ntim (2018) على أن شغل المدير التنفيذي لمنصب رئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي وذلك بسبب أن شغل نفس الشخص لكلا المنصبين يؤدي إلى زيادة قدرته على السيطرة مما يفقد مجلس الإدارة فعاليته. ومن ناحيةٍ أخرى فقد يتغاضى المدير التنفيذي الذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في بعض الأحيان عن التلاعب بالتقديرات المحاسبية في الاتجاه الإيجابي أو التصاعدي وذلك بهدف الاستفادة من زيادة مكافآته كمدير تنفيذي.

[٢] حيث أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى المدير التنفيذي بمسمى "العضو المنتدب"، وهو عضو مجلس الإدارة الذي ينتدبه المجلس ليقوم بالإدارة الفعلية للشركة، ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بها، ويُحدد مجلس الإدارة اختصاصاته ومكافآته.

في حين أشارت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي مثل دراساتي (Ahmed & Duellman, 2007; Muhammad et al., 2014).

٣/٢/٢ استقلال مجلس الإدارة (Board Independence):

يعتمد المساهمون على مجلس الإدارة في الإشراف على أنشطة المديرين ورقابتها للتأكد من أن المديرين يعملون لصالح المساهمين، ويترتب على زيادة عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة تعزيز النشاط الرقابي على المديرين وهو ما يجعل مجلس الإدارة أكثر تحفظًا في أحكامه (Pasko et al., 2021). كما تؤكد فعالية مجلس الإدارة عادةً على أن المديرين يلتزمون بالتحفظ المحاسبي، وهو التزام يساعد على منع المدفوعات الزائدة لهم وغير ذلك من أشكال التعويضات غير المناسبة. بناءً على ما سبق، يُعتبر استقلال مجلس الإدارة أمراً بالغ الأهمية باعتباره يساعد مجلس الإدارة على رقابة المديرين بشكلٍ أكثر فعالية؛ ومن ثم فإن استقلال مجلس الإدارة قد يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي (Souther, 2021).

ويعمل استقلال مجلس الإدارة على زيادة التحفظ المحاسبي بما يضمن جودة التقارير المالية؛ نظراً لأهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومدى تأثيره في اتخاذ القرارات (Saeed, 2020). حيث إن وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة يؤدي إلى تخفيض احتمالية التلاعب في التقارير المالية، وانخفاض التحكم في الأرباح، مما يؤدي إلى مزيد من التحفظ المحاسبي (Sharma & Kaur, 2021).

وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي؛ حيث إن هناك دراسات تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، وأخرى تشير إلى وجود علاقة سلبية بينهما، في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولي والتي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي (Ahmed & Duellman, 2007; Kung et al., 2010; Leventis et al., 2013; Elshandidy & Hassanein, 2015; Kukah et al., 2016; Mohammed et al., 2017; Nasr & Ntim, 2018; Almutairi & Quttainah, 2019; Wati et al., 2020)، فكلما ازداد عدد الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة ازدادت كفاءة المجلس، وقد يرجع ذلك إلى أن هؤلاء المديرين أكثر خبرةً ولديهم فهم ومعرفة أوسع للحكم على قرارات مجلس الإدارة من أبعادٍ مختلفة؛ لذا فمن المرجح أن يكون هؤلاء المديرون على دراية كاملة بالمنافع التي يحققها التحفظ المحاسبي، ومن ثم سيطالبون بمزيدٍ من التحفظ أثناء الإفصاح عن التقديرات المحاسبية. كما أن سبب وجود هذه الثقة في خبرة هؤلاء المديرين يتضح من حقيقة كونهم جزءً من مجالس مختلفة إضافةً إلى كونهم مستقلين يوفر لهم الإرادة والحرية لتسليط الضوء على أي تناقض في عمليات المنشأة (Mohammed et al., 2017; Nasr & Ntim, 2017; Saeed, 2018; Saeed, 2020).

وفي إطار نظرية الوكالة فإن وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة يخلق إشرافًا أكثر مصداقية وخضوعاً للمساءلة. وخلص Reverte (2009) إلى أن مجلس الإدارة لا يمكنه ضمان تحسين أداء المنشأة، إلا من خلال وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة. وينظر المستثمرون إلى وجود أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة على أنه ضمان لقيام المديرين بحماية حقوق المساهمين، وهو

ما يترتب عليه تخفيض مخاطر الاستثمار وزيادة ثقة المساهمين في الإدارة (Solikhah & Jariyah, 2020).

وتماشياً مع نظرية الوكالة، يساعد وجود مديرين مستقلين على تخفيض مشاكل الوكالة التي تنشأ نتيجة الفصل بين المساهمين والمديرين، من خلال الرقابة الفعالة لسلوك المديرين. فقد يميل المديرون إلى المبالغة في تقدير الأرباح لزيادة تعويضاتهم أو مكافآتهم (Lim, 2011)، ومن المرجح أن يؤدي وجود مديرين مستقلين إلى الحد من هذه الممارسات من خلال الرقابة الفعالة، ويقترح Beekes et al. (2004) أن المديرين الخارجيين لديهم خبرة في عملية إعداد التقارير المالية من خلال العمل كمديرين في شركات أخرى، وتعزيز جودة المحاسبة إضافةً إلى إدراكهم لمنافع تطبيق التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وفي هذا السياق، فقد أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى أنه يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين[٣] على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعاً للمجلس وللشركة.

وفي المقابل، فقد أشار Hu et al. (2020) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي؛ حيث توصل إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يترتب عليه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي؛ وهو ما يُمكن تفسيره من خلال نظرية الإشراف والتي تشير إلى أن تعيين مديرين مستقلين قد يترتب عليه العديد من السلبيات نتيجة أن المديرين الخارجيين كثيراً ما يشغلون وظائفاً في شركاتٍ أخرى؛ مما يؤثر بدوره سلبياً على مهام الرقابة التي يضطلعون بها.

بينما تشير مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي مثل (Garcı´a Lara et al., 2007; Al-Saidi, 2020; Pasko et al., 2021).

٤/٢/٢ الملكية الإدارية (Managerial Ownership):

تُعرَّف الملكية الإدارية بأنها الأسهم المملوكة لإدارة المنشأة، وتُعتبر الملكية الإدارية أحد العوامل المرتبطة باستخدام التحفظ المحاسبي من عدمه (Hastuti & Rasyid, 2021)؛ حيث يُمكن أن يؤثر هيكل الملكية على سياسات المنشأة والقرارات التي تتخذها. وبشكلٍ عام يُمكن المواءمة بين مصالح المساهمين والإدارة بسبب المنافع التي يحققها المديرون نتيجة القرارات التي يتخذونها إضافةً الي تحملهم للمخاطر في حالة وجود خسائر ناتجة عن قراراتهم الخاطئة (Putra et al., 2019).

[٣] حيث أشار دليل حوكمة الشركات المصري إلى أن عضو مجلس الإدارة المستقل هو عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة وغير مساهم بالشركة ويتم تعيينه كعضو من ذوي الخبرة، تنحصر علاقته بالشركة في عضويته بمجلس إدارتها. وهذا العضو لا يمثل الملاك وليس له تعاملات جوهرية مع الشركة ولا يتقاضى منها أجراً أو عمولات أو أتعاب باستثناء ما يتقاضاه مقابل عضويته بمجلس الإدارة. وليس له مصلحة خاصة بالشركة، كما لا تربطه صلة نسب أو قرابة بأيٍ من مساهميها، أو أعضاء مجلس إدارتها، أو قياداتها التنفيذية حتى الدرجة الثانية. وهو أيضاً ليس من كبار العاملين بالشركة أو مستشاريها أو مراقبي حساباتها.

وقد تباينت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي؛ حيث إن هناك دراسات تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، وأخرى تشير إلى وجود علاقة سلبية بينهما، في حين تشير دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولي والتي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي مثل دراسات (Alfian & Sabeni, 2012; Alkurdi et al., 2017; Hastuti & Rasyid, 2021; Sholikhah & Baroroh, 2021; Ikin Solikin & Darmawan, 2021; Pasko et al., 2021)؛ وهو ما يمكن تفسيره بأن امتلاك الإدارة للأسهم يجعل المنشأة أكثر ميلاً إلى الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبي؛ حيث يتوافر لديهم الشعور بالانتماء للمنشأة. وتشير نظرية الوكالة إلى أن المساهمين والمديرين يعانون من تضارب المصالح بسبب ميل المديرين إلى السلوك الانتهازي، ومن الآليات التي يُمكن أن تساعد في التغلب على تلك المشكلة قيام الملاك بتقديم حوافز للمديرين، ومن ثم يُمكن للملكية الإدارية جعل سلوك المديرين متوافقاً مع مصالح المساهمين.

وفي هذا السياق، يرى Putra et al. (2019) أنه يمكن الحد من تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة من خلال المواءمة بين أهدافهم وذلك من خلال الاعتماد على وجود الملكية الإدارية. وإلى جانب الملكية الإدارية يمكن ان يساهم التحفظ المحاسبي في حل المشكلات بين المساهمين والمديرين، كما يرى Ikin Solikin & Darmawan (2021) أن حجم الملكية الإدارية في منشأة ما يمكن أن يكون مؤشراً لمدى التوافق بين مصالح المساهمين والمديرين؛ حيث ترتبط الملكية الإدارية ارتباطاً وثيقاً بتطبيق التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

كما أن زيادة الملكية الإدارية يجعل الإدارة أكثر ميلاً إلى عرض الأرباح بشكلٍ أكثر تحفظاً وذلك بسبب تحول المديرين إلى ملاك؛ ومن ثم لا ينصب اهتمامهم على مقدار الأرباح المحققة فقط بل يمتد إلى استدامة المنشأة ونموها مستقبلاً. فزيادة الملكية الإدارية يزيد دافع المديرين نحو زيادة قيمة أسهم المنشأة وهو ما يدفعهم نحو تطبيق التحفظ المحاسبي؛ باعتبار أن هدف المساهمين في تعظيم قيمة المنشأة يمكن تحقيقه من خلال تقديم تقارير مالية ذات جودة مرتفعة عن طريق تطبيق ممارسات محاسبية متحفظة (Sholikhah & Baroroh, 2021).

وفي المقابل تشير مجموعة أخرى من الدراسات إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي مثل (Lafond & Roychowdhury, 2008; Mohammed et al., 2017; Sugiarto & Fachrurrozie, 2018; Saeed, 2018; Sari & Agustina, 2021)؛ وهو ما يمكن تفسيره بأن المديرين على دراية تامة بموارد المنشأة ومركزها المالي مما يمكنهم من استخدام هذه المعلومات للحصول على منافع شخصية من خلال التخصيص غير الكفء للموارد؛ ومن ثم فإنهم سيسعون لتطبيق مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي. ومن ناحيةٍ أخرى، في حالة وجود المزيد من الملكية الإدارية، يترتب عليه الانخفاض في مشاكل الوكالة وبالتالي لن تكون هناك حاجة كبيرة لاستخدام التحفظ المحاسبي (Saeed, 2020).

ويرى Ikin Solikin & Darmawan (2021) أن المديرين في حالة امتلاكهم للأسهم يقومون بتخفيض مستوى التحفظ المحاسبي لتجنب هبوط أسعار الأسهم، نظراً لأنه بمجرد انخفاض ربح المنشأة تنخفض التوزيعات الأمر الذي يترتب عليه انخفاض سعر السهم.

وفي ضـــوء فرضـــية خطة المكافآت التي ســـيحصـــل عليها المديرون يرى Sari & Agustina (2021) أن المديرين يتصرفون بدافعٍ مما سيحصلون عليه من مكافآت ومن أجل تحقيق هذا الهدف يقوم المديرون باستخدام أساليب محاسبية من شأنها تعظيم الأرباح مما يترتب عليه إعداد تقارير مالية أقل تحفظاً، والتي من الممكن أن تُضلل مستخدمي تلك التقارير.

وعلى الجانب الآخر، فقد توصلت دراسات (Yuliarti & Yanto, 2017; Inung et al., 2020; Hastuti & Rasyid, 2021; Noviyanti & Agustina, 2021; Sholikhah & Baroroh, 2021) إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي وذلك بسبب أن المنشأة تكون أكثر اهتماماً بالأرباح المحققة والتي ستفصح عنها من خلال تقاريرها المالية؛ كما أن المديرين يقومون بالمبالغة في تقديرات الأرباح في إشارةٍ إلى أن المنشأة قادرة على القيام بمزيد من الاستثمارات مستقبلاً.

٣- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

١/٣ الدراسات السابقة:

استهدفت دراسة (Nasr & Ntim, 2018) اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، والفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ونوع مراجع الحسابات الخارجي) على التحفظ المحاسبي في مصر، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٣ شركة مصرية ما بين عامي ٢٠١١-٢٠١٣. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتحفظ المحاسبي. في حين يرتبط كل من حجم المجلس ونوع مراجع الحسابات ارتباطا سلبيا بالتحفظ المحاسبي، بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والتحفظ المحاسبي.

كما تناولت دراسة (Saeed, 2018) اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠٠ شركة باكستانية ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لبعض آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي؛ حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية المؤسسية ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين توجد علاقة سلبية بين كلٍ من حجم مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين تنوع مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي.

في حين قامت دراسة (Almutairi & Quttainah, 2019) باختبار ما إذا كانت البنوك الإسلامية أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من البنوك التقليدية، فضلاً عن الكيفية التي تؤثر بها حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦٢ بنكاً في ١٥ دولة ما بين عامي ١٩٩٣-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من خصائص مجلس الإدارة مثل الحجم، والاستقلال، والسمعة، ومدة بقاء المدير التنفيذي، والتنوع، تشكل محددات هامة للتحفظ المحاسبي في البنوك الإسلامية.

واستهدفت دراسة (Enache & García-Meca, 2019) اختبار العلاقة بين تكوين مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على ٦٤٧ مشاهدة لعينة من الشركات الأمريكية ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٣؛ حيث تم تقسيم المديرين المستقلين بحسب مهاراتهم، وقدراتهم، وعلاقاتهم، ومعرفتهم إلى ثلاث مجموعات. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في تأثير المديرين

المستقلين على التحفظ المحاسبي؛ ومن ثم فمن الضروري التمييز بين المديرين المستقلين بحسب مهاراتهم وقدراتهم لفهم طريقة ومدى تأثيرهم على مستوى التحفظ المحاسبي.

بينما ركزت دراسة (Muttakin et al., 2019) على اختبار تأثير مدة بقاء المدير المالي وتأثير عضويته بمجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٠٤٠ مشاهدة من الشركات الأسترالية ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٤. وتوصلت الدراسة إلى أن طول مدة بقاء المدير المالي وعضويته بمجلس الإدارة تزيد من التحفظ المحاسبي، غير أن هذا لا يتحقق عند التحصين الإداري للمدير المالي من خلال فترة عضوية طويلة في مجلس الإدارة؛ حيث إن هذا التحصين يؤدي إلى استخدام ممارسات محاسبية متعسفة. وبشكلٍ عام، تشير النتائج إلى أن طول مدة بقاء المدير المالي وعضوية مجلس الإدارة يعملان على تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة التحفظ المحاسبي.

كما اهتمت دراسة (Al-Saidi, 2020) بفحص تأثير مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٨٧ شركة غير مالية كويتية في نهاية عام ٢٠١٩. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكلٍ من حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

في الوقت الذي قامت فيه دراسة (Bangmek, 2020) باختبار العلاقة بين مدة بقاء المدير التنفيذي والتحفظ المحاسبي، إضافةً إلى فحص أثر الملكية العائلية للشركات على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٤٥ شركة تايلاندية ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مدة بقاء المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي، كما أشارت النتائج إلى أن الأثر التفاعلي بين مدة بقاء المدير التنفيذي والملكية العائلية للشركات ينتج عنه زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، كما أكدت النتائج على أن الأثر التفاعلي كان أكثر تأثيراً من التحصين الإداري الناتج عن الملكية العائلية للشركات بمفرده.

في حين استهدفت دراسة (Inung et al., 2020) تحليل أثر هيكل الملكية الإدارية، وفرص النمو، والرافعة المالية، على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٢١ شركة إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للرافعة المالية على التحفظ المحاسبي، في حين أشارت إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من الملكية الإدارية وفرص النمو على التحفظ المحاسبي.

كما تناولت دراسة (Saeed, 2020) اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة المراجعة والملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي. بالإضافة إلى، اختبار الدور المُعدِّل لجودة الإفصاح على العلاقة بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٠٠ شركة من ثلاث دول هي بنجلاديش، والهند، وباكستان ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لكلٍ من الملكية المؤسسية وازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك في بنجلاديش، أما بالنسبة إلى الهند، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لكلٍ من عدد اجتماعات مجلس الإدارة، واستقلال لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي، في حين توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لكلٍ من عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وتنوع مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية على مستوى التحفظ المحاسبي وذلك في باكستان، إضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معدل لجودة الإفصاح على العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في الدول الثلاث.

واستهدفت دراسة (Wati et al., 2020) اختبار أثر خصائص الشركات وآليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٨٠٦ مشاهدة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى أن كل من حجم الشركة، والربحية، ولجنة المراجعة، واستقلال مجلس الادارة، والتقاضي فيما يختص بالمراجعة تعد من العوامل المحددة للتحفظ المحاسبي في الشركات الكبرى.

بينما ركزت دراسة (Hastuti & Rasyid, 2021) على اختبار تأثير كلٍ من الملكية الإدارية، والرافعة المالية، وفرص النمو على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٥٦ شركة إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للرافعة المالية على التحفظ المحاسبي، في حين أشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكلٍ من الملكية الإدارية، وفرص النمو على التحفظ المحاسبي.

في حين قامت دراسة (Ikin Solikin & Darmawan, 2021) باختبار تأثير كلٍ من الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٣٦ شركة إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجد تأثير معنوي سلبي لكلٍ من الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والأزمات المالية على التحفظ المحاسبي.

وتناولت دراسة (Noviyanti & Agustina, 2021) تحليل واختبار دور كل من الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والرافعة المالية، والسيولة، وفرص النمو، وخطر التقاضي على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٤٧ شركة صناعية إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٧. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للملكية المؤسسية على التحفظ المحاسبي، في حين لا توجد علاقة معنوية بين كلٍ من الملكية الإدارية، والرافعة المالية، والسيولة، وفرص النمو، وخطر التقاضي على التحفظ المحاسبي.

في حين استهدفت دراسة (Pasko et al., 2021) اختبار تأثير اعتماد المعايير الوطنية المتقاربة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى اختبار تأثير الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، تَركُّز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي في الصين، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٩٢٥ شركة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٩. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد أن أصبح التقارب مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية في الصين إلزامياً، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لكلٍ من الملكية الحكومية، والملكية الإدارية، وتَركُّز الملكية، وازدواجية دور المدير التنفيذي على التحفظ المحاسبي، في حين لا يوجد تأثير لكلٍ من حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي.

بينما استهدفت دراسة (Sari & Agustina, 2021) اختبار تأثير كلٍ من حجم الشركة، والملكية الإدارية، وتضارب المصالح على التحفظ المحاسبي باستخدام الرافعة المالية كمتغير مُعدِّل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١١٨ شركة إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي، في حين يوجد تأثير إيجابي لتضارب المصالح على التحفظ المحاسبي، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على التحفظ المحاسبي، كما أشارت النتائج إلى أن الرافعة المالية تؤثر على العلاقة بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي، في حين لا يوجد لها تأثير على العلاقة بين كلٍ من حجم الشركة، وتضارب المصالح والتحفظ المحاسبي.

كما تناولت دراسة (Sharma & Kaur, 2021) فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة على التحفظ المحاسبي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٢٤٥ شركة مدرجة بسوق الأوراق المالية الهندية ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لكلٍ من مدة بقاء المدير التنفيذي، وازدواجية دور المدير التنفيذي، والملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي، في حين أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي سلبي لاستقلال مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي لشركات العينة.

بينما ركزت دراسة (Sholikhah & Baroroh, 2021) على اختبار تأثير كلٍ من الملكية الإدارية، والفرص الاستثمارية على التحفظ المحاسبي باستخدام كثافة رأس المال كمتغير مُعدِّل، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦ شركة إندونيسية ما بين عامي ٢٠١٦-٢٠١٨. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للفرص الاستثمارية على التحفظ المحاسبي، في حين لا يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية على التحفظ المحاسبي، كما أشارت النتائج إلى أن كثافة رأس المال لا تؤثر على العلاقة بين كلٍ من الفرص الاستثمارية، والملكية الإدارية، والتحفظ المحاسبي.

٢/٣ التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة، توصل الباحثان إلى ما يلي:

- فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين مدة بقاء المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي اتسمت بالندرة النسبية مقارنة ببقية آليات التحصين الإداري، كما تباينت نتائجها؛ حيث توصلت دراسات (Muttakin et al., 2019; Bangmek, 2020; Sharma & Kaur, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين مدة بقاء المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين توصل (Almutairi & Quttainah, 2019) إلى وجود علاقة سلبية بين مدة بقاء المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي.
- أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي فقد تباينت نتائجها، توصلت دراسة (Sharma & Kaur, 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي، بينما توصل كلٌ من (Saeed, 2018; Pasko et al., 2021) إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين توصلت دراسة (Nasr & Ntim, 2018) إلى عدم وجود علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي.
- وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي فقد جاءت نتائجها كما يلي، أشار كلٌ من (Nasr & Ntim, 2018; Enache & García-Meca, 2019; Wati et al., 2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين توصل كلٌ من (Almutairi & Quttainah, 2019; Sharma & Kaur, 2021) إلى وجود علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي. بينما أشار كلٌ من (Al-Saidi, 2020; Pasko et al., 2021) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي.
- أما فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي فقد جاءت هي الأخرى متباينة؛ حيث توصلت دراسة (Sharma & Kaur,

(2021 إلى وجود علاقة إيجابية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي، في حين أشـــار (Saeed, 2018; Ink Solikin & Darmawan, 2021; ; Pasko et al., 2021; Sari & Agustina, 2021) إلى وجود علاقة ســـلبية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي، بينما توصلت دراسات كلٍ من (Inung et al., 2020; Hastuti & Rasyid, 2021; Noviyanti & Agustina, 2021; Sholikhah & Baroroh, 2021) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي.

- كما أظهرت نتائج دراســـة (Saeed, 2020) والتي طبقت في ثلاث دول هي الهند، وباكستان، وبنجلاديش نتائجاً متباينة لكل آلية من آليات التحصين الإداري في كل دولة من الدول الثلاث، الأمر الذي يؤكد على ضـــرورة دراســـة علاقة آليات التحصـــين بالتحفظ المحاسبي في بيئات مختلفة.
- لا توجد دراســـة ســـابقة – في حدود علم الباحثيْن- تناولت العلاقة بين آليات التحصـــين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

ومن ثم تتمثل المساهمة العلمية للدراسة الحالية في أنه:

من خلال استعراض الدراسات السابقة والتي تناولت آليات التحصين الإداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي، يتضح عدم اتساق نتائج تلك الدراسات، وهو ما يُمثل فجوةً بحثية؛ ومن ثم تسعى الدراسة الحالية لتضييق هذه الفجوة من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين آليات التحصين الإداري المختلفة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بالشركات المصرية.

٣/٣ اشتقاق الفروض:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة وتحليل نتائجها يُمكن صياغة فرض الدراسة الرئيسي كما يلي:

الفرض الرئيسي: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية.

<u>وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:</u>

ف١/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه ومستوى التحفظ المحاسبي.

ف٢/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومســـتوى التحفظ المحاسبي.

ف٣/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي.

ف٤/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي.

٤- الدراسة التطبيقية:

١/٤مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المُساهمَة المُقيّدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٠، وقد تم استبعاد المؤسسات المالية (قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك) نظراً للطبيعة الخاصة لنشاط تلك المؤسسات. ويتمثّل حجم عينة الدراسة في ٨٠ شركة خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (٣٧٦) مشاهدة[٤].

وقد قام الباحثان بتجميع البيانات اللازمة لقياس المتغيرات المستقلة، والتابعة، والحاكمة لتشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة، من خلال التقارير المالية للشركات بموقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وأيضاً عن طريق الموقع الالكتروني للبورصة المصرية، وموقع (egy.naeemonline.com)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

جدول رقم (٤-١) توزيع مفردات العينة بحسب القطاعات

م	القطاع	حجم العينة
١	الأغذية والمشروبات	١٤
٢	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٠
٣	التشييد ومواد البناء	٩
٤	المرافق	٢
٥	العقارات	١٤
٦	المنتجات المنزلية والشخصية	٧
٧	الموارد الأساسية	٨
٨	الكيماويات	٦
٩	الرعاية الصحية والأدوية	٤
١٠	السياحة والترفيه	٦
	الإجمالي	٨٠

٢/٤ وصف متغيرات الدراسة:

١/٢/٤ المتغيرات المستقلة:

هناك العديد من العوامل التي قد يكون من شأنها التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي؛ ومن بين أهم تلك العوامل آليات التحصين الإداري، وقد اعتمد Lin & Liu (2013) على مدة بقاء

[٤] يرجع ذلك لعدم توافر بعض البيانات اللازمة لحساب بعض متغيرات الدراسة لشركات العينة خلال فترة التطبيق.

المدير التنفيذي في منصبه كمؤشر على التحصين الإداري. في حين اعتمدت دراسات كلٍ من (Lin et al., 2014; Antounian et al., 2021; Salehi & Alkhyyoon, 2021) على مجموعة من الملامح الأساسية والتي تتعلق بالمدير التنفيذي لقياس التحصين الإداري والتي تشمل كلاً من:

(١) مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه (CEO Tenure): حيث إن المديرين التنفيذيين الذين يشغلون مناصبهم لفترات أطول يتمتعون بشكلٍ أكبر بالتحصين الإداري؛ نظراً لقدرتهم على تكوين تكتلات مما يضعف من فعالية الرقابة الداخلية.

(٢) ازدواجية دور المدير التنفيذي (CEO Duality): والتي قد تُقوِّض استقلال مجلس الإدارة والأداء المرتبط به، وقد يؤدي هذا إلى زيادة قوة المدير التنفيذي؛ ومن ثم زيادة التحصين الإداري.

(٣) استقلال مجلس الإدارة (Board Independence): فكلما ازدادت نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة أدى ذلك إلى الحد من سلوك التحصين الإداري من قِبل المديرين التنفيذيين.

(٤) الملكية الإدارية (Managerial Ownership): حيث إن ملكية أعضاء مجلس الإدارة تجعلهم يتمتعون بسلطة أكبر لمتابعة مصالحهم؛ لذلك قد تؤدي زيادة الملكية الإدارية إلى وجود التحصين الإداري. ومن ثم تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية في المتغيرات الواردة بالجدول رقم (٤-٢).

جدول رقم (٤-٢) آليات التحصين الإداري وكيفية قياسها

م	المتغير	الرمز	القياس
(١)	مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه	CEOTEN	ويُقاس بفترة بقاء المدير التنفيذي للشركة في منصبه منذ بداية تعيينه وحتى نهاية فترة التطبيق.
(٢)	ازدواجية دور المدير التنفيذي	CEODUA	يأخذ القيمة (١) إذا كان المدير التنفيذي للشركة -العضو المنتدب- يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.
(٣)	استقلال مجلس الإدارة	BIND	ويُقاس بقسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين بمجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس.
(٤)	الملكية الإدارية	MO	ويُقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة على عدد الأسهم المصدرة.

٢/٢/٤ المتغير التابع:

ويتمثل في مستوى التحفظ المحاسبي (ACONS)، وقد اعتمدت غالبية الدراسات السابقة في قياس التحفظ المحاسبي على نموذجين أساسيين؛ النموذج الأول الذي قدمه Basu (1997)، والنموذج الثاني الذي قدمه Givoly & Hayn (2000)، غير أن النموذج الأول تعرض للعديد من

الانتقادات لأنه يتطلب العديد من الأرقام مما قد يؤدي إلى تقديرات متحيزة (Dietrich et al., 2007). في حين أن النموذج الثاني يعتمد على المحاسبة في جميع جوانبه، وبالتالي يسهل حسابه بناءً على المعلومات الواردة بالتقارير المالية المنشورة. وطبقاً لهذا المقياس فإن التحفظ المحاسبي يساوي صافي الدخل قبل البنود غير العادية مضافاً إليه مصروف الإهلاك مطروحاً منهما التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسوماً على إجمالي الأصول، ثم يتم ضرب الناتج في (-١) لإزالة تأثير الاستحقاقات الكبيرة (Nasr & Ntim, 2018;Saeed, 2020; Pasko et al., 2021)؛ ومن ثم تكون المعادلة كما يلي:

$$\mathbf{ACONS = (IBEXT_{it} + DEP_{it} - CFO_{it}) / TA_{it} \times -1}$$

حيث إن:

ACONS : تشير إلى مستوى التحفظ المحاسبي.

$IBEXT_{it}$: تشير إلى صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة i في السنة t.

DEP_{it} : تشير إلى مصروف الإهلاك للشركة i في السنة t.

CFO_{it} : تشير إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i في السنة t.

TA_{it} : تشير إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t.

وبناءً على نتيجة المعادلة السابقة، إذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعني ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركة، بينما إذا كانت نتيجة المعادلة سالبة، فهذا يعني انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركة.

٣/٢/٤ المتغيرات الحاكمة:

اعتمد الباحثان على مجموعة من المتغيرات الحاكمة في ضوء الدراسات السابقة التالية: (Nasr & Ntim, 2018; Hsu et al., 2021; Pasko et al., 2021; Sharma & Kaur, 2021)

جدول رقم (٤-٣) التعريفات الإجرائية للمتغيرات الحاكمة

المتغير	الرمز	القياس
حجم الشركة	Size	ويُقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.
الرافعة المالية	LEV	وتُقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول في نهاية الفترة.
معدل النمو السنوي في المبيعات	ΔSAL	ويُقاس بالفرق بين مبيعات العام الحالي ومبيعات العام السابق مقسوماً على مبيعات العام السابق.
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	CFO	وتُعبر عن صافي التدفقات النقدية التشغيلية في نهاية الفترة.

٣/٤ فروض ونماذج الدراسة:

الفرض الرئيسي: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات التحصين الإداري ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المصرية.

وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

ف١/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه ومستوى التحفظ المحاسبي.

ف٢/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي.

ف٣/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي.

ف٤/١: تُوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية ومستوى التحفظ المحاسبي.

وسيتم اختبار الفروض السابقة من خلال النماذج التالية:

$$ACONS = \beta_0 + \beta_1(CEOTEN) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(LEV) + \beta_4(\Delta SAL) + \beta_5(CFO) + \varepsilon \quad (1)$$

$$ACONS = \beta_0 + \beta_1(CEODUA) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(LEV) + \beta_4(\Delta SAL) + \beta_5(CFO) + \varepsilon \quad (2)$$

$$ACONS = \beta_0 + \beta_1(BIND) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(LEV) + \beta_4(\Delta SAL) + \beta_5(CFO) + \varepsilon \quad (3)$$

$$ACONS = \beta_0 + \beta_1(MO) + \beta_2(SIZE) + \beta_3(LEV) + \beta_4(\Delta SAL) + \beta_5(CFO) + \varepsilon \quad (4)$$

٤/٤ نتائج التحليل الإحصائي:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ببرنامج (STATA 14 V9).

١/٤/٤ الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

يعرض الجدول رقم (٤-٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في نماذج اختبار الفروض، واللازمة للتعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها فيما بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (٤-٤)

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
ACONS	376	0.061	0.084	- 0.137	0.453
CEOTEN	376	4.905	2.751	1.00	15.00
BIND	376	0.820	0.260	0.410	1.00
MO	376	0.090	1.153	0.00	0.720
Size	376	21.476	1.859	16.483	28.731
LEV	376	0.615	0.408	0.117	1.658
ΔSAL	376	0.087	0.226	- 0.326	0.839
CFO	376	0.123	0.081	- 0.218	0.324
Dummy variables					
CEODUA	Coded 0	241	64,1%		
	Coded 1	135	35,9%		

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تتراوح مستوى التحفظ المحاسبي على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٠,١٣٧-٠,٤٥٣) وهو ما يعكس تفاوتاً نسبياً في مستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، في حين بلغ المتوسط ٠,٠٦١.
- تتراوح مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (١,٠٠-١٥,٠٠) في حين بلغ المتوسط ٤,٩٠٥.
- تتراوح نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة شركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٠,٤١٠-١,٠٠) في حين بلغ المتوسط ٠,٨٢٠.
- تتراوح نسبة الملكية الإدارية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٠,٠٠-٠,٧٢٠) في حين بلغ المتوسط ٠,٠٩٠.
- تتراوح قيمة حجم الشركة بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (١٦,٤٨٣-٢٨,٧٣١) في حين بلغ المتوسط ٢١,٤٧٦.
- تتراوح قيمة الرافعة المالية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (٠,١١٧-١,٦٥٨) في حين بلغ المتوسط ٠,٦١٥.
- يتراوح معدل النمو السنوي للمبيعات بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٠,٣٢٦-٠,٨٣٩) في حين بلغ المتوسط ٠,٠٨٧.

- تتراوح قيمة صافي التدفقات النقدية بشركات العينة خلال فترة الدراسة ما بين (-٠,٢١٨- ٠,٣٢٤) في حين بلغ المتوسط ٠,١٢٣.

يُوضح الجدول رقم (٤-٥) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Variables		1	2	3	4	5	6	7	8	9	VIF
1	ACONS	1.000									----
2	CEOTEN	0.089	1.000								2.17
3	CEODUA	-0.154	0.345	1.000							2.63
4	BIND	0.261	0.038	-0.147	1.000						1.98
5	MO	0.056	-0.135	-0.113	0.191	1.000					1.56
6	SIZE	0.187	-0.048	-0.109	0.013	0.165	1.000				1.79
7	LEV	0.208	-0.046	0.081	-0.079	-0.007	-0.263	1.000			2.37
8	ΔSAL	0.152	-0.020	0.127	- 0.047	0.156	0.139	0.058	1.000		2.12
9	CFO	-0.160	0.024	0,023	-0.010	0.325	0.082	0.147	0.283	1.000	1.45

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity حيث لا توجد معاملات ارتباط تزيد عن ٨٠٪، إضافةً إلى أن قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة ١٠ لأيٍ منها.
- وجود ارتباط موجب بين كلٍ من مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط سالب بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط موجب بين كلٍ من حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل النمو السنوي للمبيعات، ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.
- وجود ارتباط سالب بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ومستوى التحفظ المحاسبي، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪.

٢/٤/٤ نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في اختبارات فروض الدراسة:

فيما يلي استعراض لنتائج التحليل الإحصائي والتي تمت باستخدام أسلوب (Robust Standard Error) ببرنامج (STATA 14 V9).

يُوضّح الجدول رقم (٤-٦) نتائج تشغيل نموذجي اختبار الفرضين (ف١/١)، (ف٢/١)

جدول رقم (٤-٦)

ACONS. Model (1)			**ACONS. Model (2)**		
	Coef.	**p-value**		**Coef.**	**p-value**
CEOTEN	0.168	0.037**	CEODUA	- 0.147	0.041**
SIZE	0.075	0.029**	SIZE	0.101	0.063*
LEV	0.089	0.072*	LEV	0.152	0.48**
ΔSAL	0.134	0.031**	ΔSAL	0.183	0.036**
CFO	- 0.109	0.058*	CFO	-0.099	0.071*
Cons.	0.051	0.087*	Cons.	0.083	0.097*
Industry	Included		Industry	Included	
Year	Included		Year	Included	
N	376		N	376	
Prob > F	0.0016		Prob > F	0.0019	
R-Squared	0.3114		R-Squared	0.3025	

*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلمات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٤-٦) إلى:

- بالنسبة للنموذج رقم (١) فإن قيمة R-Squared تبلغ (٠,٣١١٤)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٣١,١٤٪ من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة.
- وجود علاقة معنوية موجبة بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف١/١).**
- كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة، معدل النمو السنوي للمبيعات، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. كما

توجد علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.

- في حين أشـــارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية ســـالبة بين صـــافي التدفقات النقدية التشغيلية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.
- وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات بشأن وجود علاقة موجبة بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ومستوى التحفظ المحاسبي مثل دراسات؛ (Muttakin et al., 2019; Bangmek, 2020; Sharma & Kaur, 2021)؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن طول مدة بقاء المديرين التنفيذيين في مناصبهم تجعلهم أكثر ميلاً إلى زيادة جودة المســـتحقات، وعدم المبالغة في الأرباح، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بالاعتماد على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، وبشكلٍ عام يقومون باتخاذ القرارات التي تحقق أهداف أصحاب المصالح المختلفة وليس مصلحتهم الخاصة.
- أما بالنســـبة للنموذج رقم (٢) فإن قيمة R-Squared تبلغ (٠,٣٠٢٥)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٣٠,٢٥٪ من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي بشـــركات العينة، وذلك عند مســـتوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف٢/١).**
- كما أشـارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين كلٍ من الرافعة المالية، معدل النمو السنوي للمبيعات، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. كما توجد علاقة معنوية موجبة بين حجم الشـــركة، ومســـتوى التحفظ المحاســـبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.
- في حين أشـــارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية ســـالبة بين صـــافي التدفقات النقدية التشغيلية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.
- تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات بشأن وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي مثل دراسات؛ (Saeed, 2018; Hsu et al., 2021; Pasko et al., 2021)؛ وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء افتراضـــات نظرية الوكالة والتي أشـــارت إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي يُمكن أن تؤثر بشـكلٍ سـلبي على العديد من الجوانب وفي مقدمتها عملية الرقابة، بالإضـافة إلى أن الازدواجية من شأنها زيادة مشاكل الوكالة نتيجة تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات؛ كما أنها تؤدي إلى صـعوبة تقييم أداء المدير التنفيذي بشـكلٍ موضـوعي الأمر الذي يُتوقع معه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

- اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Nasr & Ntim, 2018) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المصرية؛ ويُمكن تفسير هذا الاختلاف بأن فترة تطبيق تلك الدراسة كانت خلال فترة التزام الشركات المصرية بدليل حوكمة الشركات المصري الذي تم إصداره عام ٢٠١١، والذي لم يتطرق لمشكلة ازدواجية دور المدير التنفيذي، وذلك على العكس من دليل حوكمة الشركات الصادر في ٢٠١٦، والذي أكد على أهمية الفصل بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة والذي تغطيه فترة الدراسة الحالية.

ويُوضّح الجدول رقم (٤-٧) نتائج تشغيل نموذج اختبار الفرضين (ف٣/١)، (ف٤/١)

جدول رقم (٤-٧)

ACONS. Model (3)			ACONS. Model (4)		
	Coef.	**p-value**		**Coef.**	**p-value**
BIND	0.216	0.009***	MO	0.087	0.085*
SIZE	0.167	0.032**	SIZE	0.170	0.027**
LEV	0.108	0.068*	LEV	0.158	0.41**
ΔSAL	0.123	0.039**	ΔSAL	0.163	0.034**
CFO	- 0.093	0.081*	CFO	-0.134	0.052*
Cons.	0.214	0.102	Cons.	0.228	0.143
Industry	Included		Industry	Included	
Year	Included		Year	Included	
N	376		N	376	
Prob > F	0.0011		Prob > F	0.0019	
R-Squared	0.3396		R-Squared	0.3134	

*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلمات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٤-٧) إلى:

- بالنسبة للنموذج رقم (٣) فإن قيمة R-Squared تبلغ (٠,٣٣٩٦)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٣٣,٩٦٪ من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف١/٣).**
- كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين حجم الشركة، معدل النمو السنوي للمبيعات، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. كما توجد علاقة معنوية موجبة بين الرافعة المالية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.
- وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات بشأن وجود علاقة موجبة بين استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي مثل دراسات؛ (Nasr & Ntim, 2018; Enache & García-Meca, 2019; Wati et al., 2020)؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن استقلال مجلس الإدارة يعمل على تخفيض احتمالية التلاعب في التقارير المالية، والحد من المبالغة في الأرباح نتيجة زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة بزيادة عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس؛ ومن ثم زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بما يُزيد من جودة التقارير المالية.
- أما بالنسبة للنموذج رقم (٤) فإن قيمة R-Squared تبلغ (٠,٣١٣٤)؛ وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة بالنموذج تفسر ٣١,٣٤٪ من التغيرات في مستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي (ف٤/١).**
- كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين كلٍ من حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل النمو السنوي للمبيعات، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪. في حين أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٠٪.
- وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات بشأن عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي مثل دراسات؛ (Inung et al., 2020; Hastuti & Rasyid, 2021; Noviyanti & Agustina, 2021; Sholikhah & Baroroh, 2021)؛ ولعل ذلك يرجع إلى انخفاض متوسط الملكية الإدارية في شركات العينة.

٣/٤/٤ تحليل الحساسية Sensitivity Analysis:

لتحقيق المزيد من الوضوح والثقة بشأن بناء نماذج الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي، سيقوم الباحثان باختبار نفس الفروض السابقة ولكن باستخدام مقياس آخر للتحفظ المحاسبي والذي يتمثل في نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية كمؤشر للتحفظ المحاسبي، حيث اعتمدت عليه العديد من الدراسات مثل (Beaver & Ryan, 2005; Biddle et al., 2013)، (مليجي، ٢٠١٤) نظراً لسهولة حساب تلك النسبة لتوافر البيانات اللازمة لحسابها.

ويتم حساب القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) من خلال المعادلة التالية:

MTB= القيمة السوقية لحقوق الملكية \ القيمة الدفترية لحقوق الملكية

حيث تتمثل القيمة السوقية في (عدد الأسهم مضروباً في سعر إقفال السهم في نهاية الفترة المالية)، في حين القيمة الدفترية لحقوق الملكية في (رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحتجزة مطروحاً منهما قيمة أسهم الخزينة). مع ملاحظة أنه يُمكن استخدام هذا النموذج إما بإيجاد نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية (BTM)، مع اعتبار انخفاض النسبة عن الواحد الصحيح مؤشراً على وجود ممارسات التحفظ المحاسبي، أو باستخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (MTB)، وتُعد زيادة هذه النسبة عن الواحد الصحيح مؤشراً على وجود ممارسات التحفظ المحاسبي، وهو ما ستعتمد عليه الدراسة الحالية. وقد تم اختبار نفس الفروض السابقة باستخدام نفس النماذج الإحصائية الخاصة بها وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

ويُوضّح الجدول رقم (٤-٨) نتائج تحليل الحساسية

جدول رقم (٤-٨)

ACONS. Model (1)			ACONS. Model (2)			ACONS. Model (3)			ACONS. Model (4)		
	Coef.	p-value		Coef.	p-value		Coef.	p-value		Coef.	p-value
CEOTEN	0.123	0.035**	CEODUA	- 0.160	0.045**	BIND	0.230	0.007***	MO	0.051	0.091*
SIZE	0.135	0.031**	SIZE	0.082	0.060*	SIZE	0.170	0.035**	SIZE	0.167	0.031**
LEV	0.083	0.065*	LEV	0.154	0.43**	LEV	0.094	0.059*	LEV	0.149	0.38**
ΔSAL	0.121	0.024**	ΔSAL	0.189	0.027**	ΔSAL	0.143	0.041**	ΔSAL	0.136	0.042**
CFO	- 0.091	0.052*	CFO	-0.076	0.058*	CFO	- 0.089	0.072*	CFO	-0.102	0.067*
Cons.	0.062	0.079*	Cons.	0.081	0.093*	Cons.	0.073	0.095*	Cons.	0.198	0.134
Industry	Included		Industry	Included		Industry	Included		Industry	Included	
Year	Included		Year	Included		Year	Included		Year	Included	
N	376		N	376		N	376		N	376	
Prob > F	0.0018		Prob > F	0.0021		Prob > F	0.0009		Prob > F	0.0015	
R-Squared	0.3071		R-Squared	0.3112		R-Squared	0.3208		R-Squared	0.3305	

*، **، *** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلمات عند مستوى ١٠٪، ٥٪، ١٪ على التوالي.

وتشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في الجدول رقم (٤-٨) إلى:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف١/١).**
- وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف٢/١).**
- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٪، **وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي (ف٣/١).**
- عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، **وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي (ف٤/١).**

وهي نفس نتائج اختبارات الفروض الإحصائية التي تم التوصل إليها في ظل استخدام المقياس الأول لمستوى التحفظ المحاسبي.

٥- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة:

١/٥ النتائج:

- وجود علاقة معنوية موجبة بين مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن طول مدة بقاء المديرين التنفيذيين في مناصبهم تجعلهم أكثر ميلاً إلى زيادة جودة المستحقات، وعدم المبالغة في الأرباح، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بالاعتماد على زيادة مستوى التحفظ المحاسبي، وبشكلٍ عام قاموا باتخاذ القرارات التي تحقق أهداف أصحاب المصالح المختلفة وليس مصلحتهم الخاصة.
- وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪؛ وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء افتراضات نظرية الوكالة والتي أشارت إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي يُمكن أن تؤثر بشكلٍ سلبي على العديد من الجوانب وفي مقدمتها عملية الرقابة، بالإضافة إلى أن الازدواجية من شأنها زيادة مشاكل الوكالة نتيجة تضارب المصالح، وعدم تماثل المعلومات؛ كما أنها تؤدي إلى صعوبة تقييم أداء المدير التنفيذي بشكلٍ موضوعي؛ الأمر الذي يُتوقع معه انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

- وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ١٪؛ وهو ما يُمكن تفسيره بأن استقلال مجلس الإدارة يعمل على تخفيض احتمالية التلاعب في التقارير المالية، والحد من المبالغة في الأرباح نتيجة زيادة فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة بزيادة عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس؛ ومن ثم زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بما يزيد من جودة التقارير المالية.
- عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بشركات العينة، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪؛ ولعل ذلك يرجع إلى انخفاض متوسط الملكية الإدارية في شركات العينة.

٢/٥ التوصيات:

وتأسيساً على ما سبق تتمثل توصيات الدراسة فيما يلي:

أولاً: بالنسبة لإدارة المنشأة:

- ضرورة التزام الشركة بممارسات التحفظ المحاسبي منعاً للتلاعب بالأرباح لتحقيق عوائد غير عادية على حساب أصحاب المصالح الآخرين.
- ضرورة حرص الجهات المنوط بها رقابة إعداد التقارير المالية واعتمادها سواء لجنة المراجعة، أو المراجعين الداخليين أو المراجعين الخارجيين، على وجود مستويات مقبولة من التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات بما يحمي حقوق المساهمين، إضافةً إلى الحد من تعرضهم للمساءلة.
- ضرورة التزام الشركات بالفصل بين منصبي المدير التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة وذلك تماشياً مع إرشادات دليل حوكمة الشركات المصري، لا سيما في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من وجود تأثير سلبي لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التحفظ المحاسبي.

ثانياً: بالنسبة للجهات التنظيمية:

- ضرورة قيام المنظمات المهنية بإعادة النظر في رؤية الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية بشأن التحفظ المحاسبي؛ نظراً لما يُقدمه من منافع اقتصادية عديدة وفي مقدمتها حماية حقوق المساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين.
- ضرورة قيام الهيئات التنظيمية بالعمل على وضع مؤشر لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للمنشآت؛ ومن ثم إمكانية تصنيفها طبقاً لمستوى التحفظ المحاسبي.

- ضـرورة السـعي نحو زيادة نسـبة الأعضـاء المسـتقلين بمجلس الإدارة نظراً لتأثيرهم الإيجابي على العديد من الجوانب وفي مقدمتها زيادة مسـتوى التحفظ المحاسـبي بما يدعم جودة التقارير المالية.
- ضـرورة تعديل دليل حوكمة الشـركات بما يقضـي بوجوب الفصـل بين منصـبي المدير التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة وليس مجرد تفضيل الفصل بين المنصبين.
- قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمتابعة كافة المسـتجدات وإصـدارات المنظمات المهنية للحفاظ على مسـتوى مقبول من التحفظ المحاسـبي بالتقارير المالية بما يؤدي إلى تخفيض مشـاكل الوكالة والحد من السـلوك الانتهازي للإدارة في اسـتغلال مرونة المعايير المحاسبية.

ثالثاً: بالنسبة للمستثمرين والمقرضين:

- يجب على المستثمرين والمقرضين الأخذ بعين الاعتبار آليات التحصين الإداري وعلاقتها بسلوك المديرين لا سيما فيما يتعلق بانعكاساتها على مستوى التحفظ المحاسبي وما يترتب عليه من تخفيض عدم تَماثُل المعلومات وزيادة جودة التقارير المالية، وذلك عند اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين والتمويلية بالنسبة للمقرضين.

٣/٥ البحوث المستقبلية المقترحة:

- العلاقة بين الإفصـاح عن المسـئولية الاجتماعية للشـركات ومسـتوى التحفظ المحاسـبي وانعكاساته على قيمة المنشأة.
- أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي.
- أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على مستوى التحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين آليات التحصين الإداري وإدارة الأرباح وانعكاساتها على توزيعات الأرباح.
- العلاقة بين آليات التحصين الإداري وممارسات التخطيط الضريبي.
- دراسة العلاقة بين آليات التحصين الإداري والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ومستوي التحفظ المحاسبي.
- العلاقة بين آليات التحصـين الإداري ومسـتوى التحفظ المحاسـبي وانعكاسـاته على مخاطر انهيار سعر السهم.

٦- المراجع:

١/٦ مراجع باللغة العربية:

إبراهيم، طارق وفيق (٢٠٢١). قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية. **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (٤)، ٢٠٢-٢٣٥.

أبو سالم، سيد سالم محمد (٢٠١٨). تأثير آليات التحصين الإداري على قيمة الشركة: نظرية الوكالة مقابل نظرية الإشراف: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٢(٢)، ٤١٠-٤٦٨.

الجندي، تامر يوسف عبد العزيز على (٢٠٢٠). قياس أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على العلاقة بين تقييم المستثمرين للنقدية بغرض الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركة في ضوء نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٢(٢)، ٤٢-١٣٢.

زلط، علاء عاشور عبد الله (٢٠١٩). دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الاحتفاظ بالنقدية وانعكاساتها على تقلبات أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرة. **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، (٣)، ٤٨-٩٩.

شتيوي، أيمن أحمد (٢٠١٧). دراسة ميدانية مقارنة لأثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على كفاءة استثمارات الشركة والقيمة المضافة لحملة الأسهم: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٥٤(١)، ١-٦٧.

عبد المنعم، ريم محمد محمود (٢٠٢١). العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،٣(٢)، ١-٧٥.

عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١٧). أثر التحصين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٣٩(١)، ٣٣٩-٤٤٢.

مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (٢٠١٤). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، ١(١)، ٢٤٦-٣٠٤.

٢/٦ مراجع باللغة الإنجليزية:

Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of accounting and economics*, *43*(2-3), 411-437.

Alfian and Sabeni (2012), "Analisis Faktor-Faktor yang Mempengaruhi terhadap Pemilihan Konservatisme Akuntansi." *Diponegoro Journal of Accounting*, *2*(1), 123-132.

Alkurdi, A., Al-nimer, M., & Dabaghia, M. (2017). Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *7*(2), 608–619.

Almutairi, A. R., & Quttainah, M. A. (2019). Internal and external corporate governance mechanisms in the context of the emerging market. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review*, *3*(2), 52-57.

Al-Saidi, M. (2020). Investigating the Impact of Board of Directors on Accounting Conservatism in Kuwait. *International Business Research*, *13*(9), 1-46.

Andre, P., Filip, A., & Paugam, L. (2015). The effect of mandatory IFRS adoption on conditional conservatism in Europe. *Journal of Business Finance and Accounting*, *42*(3–4), 482–514.

Antounian, C., Dah, M. A., & Harakeh, M. (2021). Excessive managerial entrenchment, corporate governance, and firm performance. *Research in International Business and Finance*, *56*, 101392.

Bangmek, R. (2020). Dual Entrenchment and Accounting Conservatism: CEO Turnover and Family Firms. *Business Administration Journal*, 166, 82-103.

Basu, S. 1997, 'The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings', *Journal of Accounting and Economics*, *24*(1), 3–37.

Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, *10*(2), 269-309.

Beekes, W., Pope, P., & Young, S. (2004). The link between earnings timeliness, earnings conservatism and board composition: evidence from the UK. Corporate Governance: *An International Review*, *12*(1), 47-59.

Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2013). The risk management role of accounting conservatism for operating cash flows. Available at SSRN 1695629.

Bloom, R. (2018). Conservatism in accounting: A reassessment. *Accounting Historians Journal*, *45*(2), 1-15.

Boussaid, N., Hamza, T., & Sougne, D. (2015). Corporate board attributes and conditional accounting conservatism: Evidence from French firms. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, *31*(3), 871-890.

Callen, J. L., Chen, F., Dou, Y., & Xin, B. (2016). Accounting conservatism and performance covenants: a signaling approach. *Contemporary Accounting Research*, *33*(3), 961-988.

Chan, A. L., Lin, S. W. J., & Strong, N. (2009). Accounting conservatism and the cost of equity capital: UK evidence. *Managerial Finance*, *35*(4), 325–345.

Chen, Q., Hemmer, T., & Zhang, Y. (2007). On the relation between conservatism in accounting standards and incentives for earnings management. *Journal of Accounting Research*, *45*(3), 541–565.

Chen, S., Ni, S.X., & Zhang, F. (2018). CEO retirement, corporate governance and conditional accounting conservatism. *European Accounting Review*, *27*(3), 437–465.

Chen, Y., Knechel, W. R., Marisetty, V. B., Truong, C., & Veeraraghavan, M. (2017). Board independence and internal control weakness: Evidence from SOX 404 disclosures. *Auditing*, *36*(2), 45–62.

Chi, W., Liu, C., & Wang, T. (2009). What affects accounting conservatism: A corporate governance perspective. J*ournal of contemporary accounting & economics*, *5*(1), 47-59.

Dey, A., Engel, E., & Liu, X. (2011). CEO and board chair roles: To split or not to split? *Journal of corporate finance*, *17*(5), 1595-1618.

Dietrich, J. R., Muller, K. A., & Riedl, E. J. (2007). Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism. *Review of Accounting Studies*, *12*(1), 95-124.

Donovan, J., Frankel, R. M., & Martin, X. (2015). Accounting conservatism and creditor recovery rate. *The Accounting Review*, *90*(6), 2267-2303.

Elshandidy, T. & Hassanein, A. (2015). Do IFRS and board of directors' independence affect accounting conservatism? *Applied Financial Economics*, *24*(16),1091–1102.

Enache, L., & García-Meca, E. (2019). Board composition and accounting conservatism: The role of business experts, support specialist and community influential. *Australian Accounting Review*, *29*(1), 252-265.

Francis, B., Hasan, I., & Wu, Q. (2013). The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis. *Accounting Horizons*, *27*(2), 319-346.

Gao, P. (2013). A measurement approach to conservatism and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, *55*(2-3), 251–268.

García Lara, J. M., Osma, B. G., & Penalva, F. (2007). Board of directors' characteristics and conditional accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review*, *16*(4), 727-755.

Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, *29*(3), 287-320.

Hastuti, R. T., & Rasyid, A. (2021, August). The Effect of Ownership of Managerial, Level of Debt and Growth Opportunities on the Accounting Conservatism. *In International Conference on Economics, Business, Social, and Humanities*, 96-99.

Hsu, H. H., Tsao, S. M., & Lin, C. H. (2021). Family ownership, family identity of CEO, and accounting conservatism: evidence from Taiwan. *Accounting Forum*, 1-29.

Hu, J., Long, W., Tian, G. G., & Yao, D. (2020). CEOs' experience of the Great Chinese Famine and accounting conservatism. *Journal of Business Finance & Accounting*, *47*(9-10), 1089-1112.

Ikin Solikin, A. W., & Darmawan, D. (2021). The Effect of Financial Difficulties and Institutional and Managerial Ownerships on

Accounting Conservatism. *Journal of Hunan University Natural Sciences*, *48*(10), 255-264.

Inung, W., Natali, Y., & Farid, A. (2020). Determinant Analysis in Accounting Conservatism. *RJOAS*,*12*(108) 19-26.

Jiang, F., Cai, X., Nofsinger, J. R., & Zheng, X. (2020). Can reputation concern restrain bad news hoarding in family firms?. *Journal of Banking and Finance*, *114*, 105808.

Kalyta, P. (2009). Accounting discretion, horizon problem, and CEO retirement benefits. *The Accounting Review*, *84* (5), 1553–1573.

Krishnan, G. V., & Visvanathan, G. (2008). Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors' accounting expertise and accounting conservatism. *Contemporary Accounting Research*, *25*(3), 827-857.

Kukah, M. A., Amidu, M., & Abor, J. Y. (2016). Corporate governance mechanisms and accounting information quality of listed firms in Ghana. *African Journal of Accounting, Auditing and Finance*, *5*(1), 38-58.

Kung, F. H., Cheng, C. L., & James, K. (2010). The effects of corporate ownership structure on earnings conservatism: Evidence from China. *Asian Journal of Finance and Accounting*, *2*(1: E3), 47-67.

LaFond, R. & Watts, R. L. (2008). The information role of conservatism. *Accounting Review*, *83*(2), 447–478.

Laux, V., & Ray, K. (2020). Effects of accounting conservatism on investment efficiency and innovation. *Journal of Accounting and Economics*, *70*(1), 101319.

Leventis, S., Dimitropoulos, P., & Owusu-Ansah, S. (2013). Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. *Corporate Governance: An International Review*, *21*(3), 264-286.

Lim, R. (2011). Are corporate governance attributes associated with accounting conservatism?. *Accounting & Finance*, *51*(4), 1007-1030.

Lin, Y. C., Wang, Y. C., Chiou, J. R., & Huang, H. W. (2014). CEO characteristics and internal control quality. *Corporate Governance: An International Review*, *22*(1), 24-42.

Lin, Z. J., & Liu, M. (2013). The Effects of Managerial Shareholding on Audit Fees: Evidence from H ong K ong. *International Journal of Auditing*, *17*(3), 227-245.

Marzuki, M. M., & Wahab, E. A. A. (2018). International Financial Reporting Standards and Conservatism in the Association of Southeast Asian Nations Countries: Evidence from Jurisdiction Corruption Index. *Asian Review of Accounting*, *26*(4), 487–510.

Mohammed, N. F., Ahmed, K., & Ji, X. D. (2017). Accounting conservatism, corporate governance and political connections. *Asian Review of Accounting*, *25*(2), 288-318.

Mora, A., & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and Business Research*, *45*(5), 620–650.

Muhammad, H., Shah, B., & Islam Z. (2014). The impact of capital structure on firm performance: Evidence from Pakistan. *The Journal of Industrial Distribution & Business*, *5*(2), 13-20.

Muttakin, M. B., Khan, A., & Tanewski, G. (2019). CFO tenure, CFO board membership and accounting conservatism. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, *15*(3), 100165.

Nasr, M. A., & Ntim, C. G. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Egypt. Corporate Governance. *The International Journal of Business in Society*, *18*(3), 386-407.

Noviyanti, A., & Agustina, L. (2021). Factors Affecting Accounting Conservatism in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, *10*(2), 116-123.

Ntim, C. G. (2012). Does the South African stock market values independent dual board leadership structure?. *Economics and Business Letters*, *1*(1), 35-45.

Pasko, O., Chen, F., Tkal, Y., Hordiyenko, M., Nakisko, O., & Horkovenko, I. (2021). Do Converged to IFRS National Standards and Corporate Governance Attributes Affect Accounting Conservatism? Evidence from China. *Scientific Papers of the University of Pardubice, Series D: Faculty of Economics and Administration*, *29*(2), 1-17.

Putra, I. G. B. N. P., Sari, A. P. A. M. P., & Larasdiputra, G. D. (2019). The Effect of Institutional Ownership and Managerial Ownership on Accounting Conservatism: Economic Discussion. *Journal of Economics Business and Accounting, 18*(1), 41-51.

Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. *The accounting review*, *82*(3), 759-796.

Raithatha, M., & Shaw, T. S. (2019). Do Family Firms Choose Conservative Accounting Practices?. *The International Journal of Accounting*, *54*(4), 1950014.

Reitenga, A.L., & Tearney, M.G. (2003). Mandatory CEO retirements, discretionary accruals, and corporate governance mechanisms. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, *18*(2), 255–280.

Reverte, C. (2009). Do better governed firms enjoy a lower cost of equity capital?: Evidence from Spanish Firms. Corporate Governance: *The International Journal of Business in Society*, *9*(2), 133–145.

Rodrigues, J. J. M., & António, N. J. D. S. (2011). Mangers Entrenchment, Power and Corporate Governance. *Euro Asia Journal of Management*, *21*(1), 39-50.

Rodriguez-Fernandez, M., Fernandez-Alonso, S., & Rodriguez-Rodriguez, J. (2014). Board characteristics and firm performance in Spain. Corporate Governance: *The International Journal of Business in Society*, *14*(4), 485-503.

Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, *34*, 17-38.

Saeed, M. B. (2018). Corporate governance mechanisms and accounting conservatism: evidence from Pakistan. *NICE Research Journal*, *11*, 18-38.

Saeed, M. B. (2020). Corporate Governance and Accounting Conservatism: Empirical Evidence from Emerging Markets of South Asia (*Doctoral dissertation, Capital University).*

Salehi, M., & Alkhyyoon, H. (2021). The relationship between managerial entrenchment, social responsibility, and firm's risk-taking and shareholders' activity. *Social Responsibility Journal*.

Sari, S. N., & Agustina, L. (2021). Leverage as a Moderator of the Effect of Company Size, Managerial Ownership, and Conflict of Interest on Accounting Conservatism. *Accounting Analysis Journal*, *10*(1), 47-54.

Sharma, M., & Kaur, R. (2021). Accounting conservatism and corporate governance: evidence from India. *Journal of Global Responsibility*, *12*(4), 435-451.

Sholikhah, Z., & Baroroh, N. (2021). The roles of capital intensity in moderating managerial ownership and investment opportunity set (IOS) on accounting conservatism. *Accounting Analysis Journal*, *10*(1), 25-31.

Solikhah, B., & Jariyah, J. (2020). Corporate governance attribute, blockholder ownership and accounting conservatism: Which aspects reduce the cost of equity?. *Accounting*, *6*(7), 1275-1284.

Souther, M. E. (2021). Does Board Independence Increase Firm Value? Evidence from Closed-End Funds. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, *56*(1), 313–336.

Sugiarto, H. V. S., & Fachrurrozie. (2018). The Determinant of Accounting Conservatism on Manufacturing Companies in Indonesia. *Accounting Analysis Journal*, *7*(1), 1–9.

Suk, I., Lee, S., & Kross, W. (2021). CEO turnover and accounting earnings: The role of earnings persistence. *Management Science*, *67*(5), 3195-3218.

Wang, C., Xie, F., & Xin, X. (2018). CEO inside debt and accounting conservatism. *Contemporary accounting research*, *35*(4), 2131-2159.

Wang, L. (2015). Board gender diversity and accounting conservatism: Evidence from Finland, *Master's Thesis, Department of Accounting, University of Oulu).*

Wati, L. N., Pirzada, K., Ramdany, & Momon. (2020). Determinants of Accounting Conservatism in Politically Connected Firms. *Journal of Security & Sustainability Issues*, *10*(1), 189-200.

Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting horizons*, *17*(3), 207–221.

Wei, G. (2007). Ownership structure, corporate governance, and company performance in China. *Asia Pacific business review*, *13*(4), 519–545.

Yammeesri, J., & Kanthi Herath, S. (2010). Board characteristics and corporate value: evidence from Thailand. Corporate Governance: *The International Journal of Business in Society*, *10*(3), 279–292.

Yuliarti, D., & Yanto, H. (2017). The Effect of Leverage, Firm Size, Managerial Ownership, Size of Board Commissioners and Profitability to Accounting Conservatism. *Accounting Analysis Journal*, *6*(2), 173–184.

Managerial Entrenchment Mechanisms and Their Relationship with Accounting Conservatism: Evidence from Egypt

Dr. Hamed Nabil Hamed Soliman
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce, Mansoura University
profhamed_2007@yahoo.com

Dr. Ibrahim Elsayed Elgohary
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce, Mansoura University
ibrahim_elgohary@mans.edu.eg

Abstract:

The financial reports prepared by management are a major source of information on which shareholders rely in making their decisions, and although these reports have been prepared in accordance with accounting standards, the inability of these standards to cover all aspects gives managers the chance to use personal judgment in accounting estimates that may affect the level of accounting conservatism. This study examines the relationship between managerial entrenchment mechanisms including; CEO tenure, CEO duality, Board independence, managerial ownership and accounting conservatism in financial reports. Using a sample of (80) companies listed in Egyptian stock of exchange in the period of 2016-2020, the study relied on primary and sensitivity analysis by using two different measures to capture accounting conservatism. The results indicate that there is a positive significant relationship between CEO tenure, Board independence and accounting conservatism in financial reports, Furthermore, there is a negative significant relationship between CEO duality and accounting conservatism in financial reports, while the results indicate that there is no significant relationship between managerial ownership and accounting conservatism in financial reports.

Key words: Managerial Entrenchment**,** CEO Tenure**,** Accounting Conservatism.